



# الدين والدولة في فلسطين

د. إياد البرغوثي

رام الله - فلسطين (2007)

جميع الحقوق محفوظة

**مركز رام الله  
لدراسات حقوق الإنسان**

رام الله، فلسطين

هاتف +٩٧٢ ٢ ٢٤١٣٠٠١، فاكس +٩٧٢ ٢ ٢٤١٣٠٠٢

موقع إلكتروني: [www.rchrs.org](http://www.rchrs.org) بريد إلكتروني: [rchrs@rchrs.org](mailto:rchrs@rchrs.org)

(٢٠٠٧)

مونتاج وإشراف فني: بلوبل للدعاية والإعلان

## المحتويات

5	شكر وتقدير
7	مقدمة
9	النظام السياسي الفلسطيني ... من العلمانية إلى الضبابية
19	الدين والدنيا في برنامج حماس الانتخابي
25	حماس ومفهوم الدولة
29	حماس وتطبيق الشريعة
35	حماس ... آليات العمل في النظام السياسي
39	الاستنجد بالفتوى
47	حكومة حماس ... والأسلمة
51	خاتمة
53	الهوامش



## شكر وٴنقدير

أود أن اشكر كافة الأشخاص الذين أبدوا تعاوننا كبيرا من أجل إتمام إنجاز هذه الدراسة، سواء كان ذلك بإبداء الرأي في الأفكار الواردة أو بتوفير الوقت لإجراء المقابلات الضرورية.

كما أود أن أشير بشكل خاص إلى الدور الكبير للأستاذ سميح محسن الذي واكب إنجاز هذه الدراسة لحظة بلحظة. كذلك ينبغي التنويه إلى أن هذه الدراسة تمت بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ناومان الألمانية فالشكر موصولاً لها أيضاً.

د. إياد البرغوثي



## مقدمة

منذ فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في شهر يناير (كانون الثاني) عام 2006، انشغل العالم بهذا الفوز، وتباينت المواقف مما أفرزته هذه العملية الديمقراطية من نتائج، محلياً وإقليمياً ودولياً، ومن أشكال الاعتراف بهذه النتائج، وبالتالي من التعامل معها.

على الصعيد المحلي، انتقلت حركة حماس من موقع المعارضة إلى موقع السلطة، في حين انتقلت الحركة السياسية الكبرى فتح من السلطة (أ). إلى السلطة (ب). إلا أن كلا الحركتين تصرفتا وكأنهما ما تزالان في موقعهما. فحركة حماس، بعد تسلمها السلطة، وتشكيلها للحكومة، استمرت تتصرف وكأنها لا تزال في صفوف المعارضة. وحركة فتح التي سلمت بالنتائج شكلياً، استمرت تعمل وكأنها لا تزال في السلطة، وبدى أن همها في الأشهر اللاحقة العمل على إسقاط الحكومة.

في ظل هذا التجاذب بين الحركتين الكبيرين، كان هناك غياب لحركة ثالثة، والمفترض أن تكون مشكلة من اليسار والليبراليين الفلسطينيين. واستمر غياب هذا الدور المفترض حتى يومنا هذا، حتى في الحوارات التي جرت حول تشكيل حكومة وحدة وطنية بعد أشهر عديدة من تسلم حماس الوزارة كان ذلك الغياب.

وفي ظل تلك التجاذبات والغياب، ومنذ فوز حماس في الانتخابات، أبدت فئات داخل المجتمع الفلسطيني، سواء من العلمانيين أو منظمات المجتمع المدني أو من أبناء الديانات الأخرى تخوفها من إقدام حركة حماس على أسلمة الدولة، رغم "التطمينات" المبكرة التي حرصت الحركة على بثها فور فوزها في الانتخابات، وبخاصة أن حماس أتت من رحم حركة الإخوان المسلمين.

إقليمياً، بدا عدم ارتياح لفوز حركة حماس، باستثناء دول معدودة، مثل سوريا وإيران، بل إن فوز الحركة خلق حالة من القلق لدى الأنظمة الحاكمة خشية صعود قوى الإسلام السياسي إلى سدة الحكم في بلادها، وبالتالي إقصائها عن الحكم. لقد تساقق النظام السياسي الإقليمي الرسمي مع الموقف الأمريكي في فرض الحصار على الحكومة الفلسطينية الجديدة، وبالتالي على الشعب الفلسطيني، بهدف إسقاط تلك الحكومة.

دولياً، قادت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حملة هدفها إسقاط الحكومة التي شكلتها حماس. واتخذت الولايات المتحدة، ومن بعدها دول الاتحاد الأوروبي من مسألة عدم اعتراف حماس بإسرائيل، والقبول بشروط اللجنة الرباعية، شرطاً للتعامل مع الحكومة الفلسطينية الوليدة.

منذ فوز حماس، وما أحدثه هذا الفوز من أثر في النظام السياسي الفلسطيني، تولدت لدى مركز رام

الله لدراسات حقوق الإنسان فكرة إجراء دراسة حول مستقبل النظام السياسي في فلسطين، وهوية الدولة. وفي هذه الدراسة سعى المركز للإجابة على الأسئلة المطروحة على الساحة المحلية، وبخاصة ما يتعلق بموضوع إقدام الحكومة الجديدة على أسلمة الدولة، وليس فقط أسلمة المجتمع هذه المرة.

مع شروع المركز في تنفيذ الجزء الأول من هذه الدراسة، وهو الجزء الميداني، كانت قوات الاحتلال قد شرعت في تنفيذ حملة اعتقالات ضد قيادة الحركة طالبت عشرة وزراء و31 من أعضاء المجلس التشريعي عن حركة حماس، من بينهم رئيس المجلس التشريعي ونائب رئيس الوزراء. إلا أن المركز تمكن من إجراء لقاءات مع قيادات أخرى من الحركة، وعدد من الإسلاميين الآخرين بهدف سماع إجابات عن الأسئلة المطروحة. ونعتقد بأن تلك اللقاءات قد أوفت الغرض المطلوب منها.

لقد تمحورت الأسئلة حول: حماس ومفهوم الدولة، ونيتها في تطبيق الشريعة الإسلامية وتغيير القوانين، وآليات عملها في النظام السياسي الفلسطيني، وموقفها من أسلمة الدولة وإجراءاتها في ذلك المجال... الخ.

وضم هذا البحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة ستة عناوين، وهي:

- النظام السياسي الفلسطيني ... من العلمانية إلى الضبابية
- الدين والدنيا في برنامج حماس الانتخابي
- حماس ومفهوم الدولة
- حماس وتطبيق الشريعة
- حماس ... آليات العمل في النظام السياسي الفلسطيني
- الاستنجاد بالفتوى
- حكومة حماس ... والأسلمة

الجدير ذكره أن هذه الدراسة تأتي في إطار الجهود التي يبذلها المركز في موضوع دراسة الخطاب الديني في فلسطين، حيث سبقها العديد من الدراسات التي أصدرها المركز، وتأتي هذه الدراسة في إطارها. كما ينبغي الإشارة إلى أن هذه الدراسة قد انجرت قبل اتفاق مكة بين فتح وحماس وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية. لذلك فإن أية إشارة إلى أية شخصية رسمية أو حدث بعينه يكون ذلك أثناء فترة عمل الحكومة العاشرة التي شكلتها حماس منفردة.

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان



## النظام السياسي الفلسطيني ... من العلمانية إلى الضبابية

منذ بداية ظهور الشخصية الوطنية الفلسطينية، اندمج السياسي بالديني من حيث طبيعة الجمعيات الإسلامية. المسيحية التي قادت النضال الوطني، أو من خلال الشخصيات القيادية التي جمعت بين مفاهيمها الدينية ومواقفها الروحية من جهة، وبين كونها شخصيات سياسية وطنية من جهة أخرى.

ففي وقت مبكر من التاريخ الفلسطيني المعاصر قاد رجل دين (الشيخ عز الدين القسام 1871 . 1935) عملاً سياسياً بدأه على منابر مساجد حيفا، وانتهى به في أحراش يعبد في ثورة مسلحة ضد الانتداب البريطاني على فلسطين. لقد بدأ القسام عمله بعد لجوئه من سوريا إلى حيفا عام 1922 واعطاً دينياً ومرشداً وإماماً وخطيباً ومأذوناً شرعياً قبل أن يتأسس جمعية الشبان المسلمين في مدينة حيفا، وينظم حوله مجموعة من الثوار، ويقود عملاً سياسياً، ويطلق شرارة ثورة مسلحة.

كما ولعبت الجمعيات الإسلامية والمسيحية، مجتمعة ومنفصلة، دوراً سياسياً في مرحلة ما قبل النكبة. كانت الجمعية الإسلامية المسيحية الفلسطينية في يافا من أول هذه الجمعيات حيث تأسست عام 1918 برئاسة الحاج راغب أبو السعود الدجاني، وكان من أهدافها المحافظة على حقوق أبناء الوطن المادية والأدبية؛ الاهتمام بشؤون الوطن الزراعية والاقتصادية والاجتماعية؛ إحياء العلم وتهذيب النفوس الناشئة وصقل الروح الوطنية. وكانت العضوية فيها مفتوحة لكل مواطن مسلم أو مسيحي. وقد اعتمدت هذه الجمعيات أسلوب النضال السياسي السلمي لتحقيق المطالب العربية.

وفي عام 1927 تأسست جمعية الشبان المسلمين في فلسطين. ورغم علاقتها الواضحة والكبيرة والممتدة من القاهرة إلى فلسطين بحيث تبنت هذه الجمعية مبادئ وأهداف الجمعية الأم في مصر واعتبرت نفسها امتداداً للمقر في القاهرة، إلا أنها لعبت دوراً سياسياً في بلادها فلسطين. وكان من نشاطاتها البارزة: التدخل لمساعدة من تعتقلهم سلطة الانتداب في السجون؛ مقاومة وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين؛ ومكافحة بيع الأراضي، وإن كان نشاطها الأساسي مرتكزاً على ميدان الإرشاد والوعي والوعظ.<sup>1</sup>

ورغم وجود زعامات سياسية (دينية) على رأس العمل السياسي في فلسطين، كالمفتي الحاج أمين الحسيني (1895-1974) الذي يُعتَبَر من الأمثلة البارزة على هذه الزعامات، كونه أشهر من تولى منصب الإفتاء في فلسطين، كما كان في الوقت نفسه رئيس المجلس الإسلامي الأعلى ورئيس العلماء، وقد لعب دوراً مهماً في الصراع العربي - الإسرائيلي، وبخاصة في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي. إلا أن النظام السياسي الفلسطيني ظل قريباً من النظام العلماني منه إلى الديني.

وأوضح هذا التوجه نحو العلمانية في وقت مبكر من الحياة السياسية الفلسطينية المعاصرة. ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في الخطاب الذي وجهه أحمد حلمي باشا، رئيس حكومة عموم فلسطين، إلى جامعة الدول العربية، حيث حدد فيه الخطوط العامة لعمل حكومته، وأكد على (احترام حقوق الأقليات ومصالحها، وعلى المحافظة على حرية العبادة والشعائر الدينية لجميع الطوائف، وعلى حماية الأماكن المقدسة، على اختلافها، وتأمين زيارتها للجميع).

وإذا وضعنا هذا الخطاب في سياقه التاريخي من جهة حداثة التأطير القانوني لحقوق الإنسان ومقومات وشروط بناء المجتمع المدني على المستوى العالمي، ومن جهة حال الشعب الفلسطيني الخارج من النكبة وفقدان أجزاء كبيرة من الوطن، نلمس أهمية هذا التوجه في الخطاب المذكور.

### بعد النكبة

بعد النكبة، ألحقت الضفة الغربية بالملكة الأردنية الهاشمية، وأصبح النظام السياسي في هذه البقعة الجغرافية جزءاً من النظام السياسي الأردني، بينما خضع قطاع غزة للإدارة المصرية، وحافظ النظام السياسي الفلسطيني على هويته الوطنية (القطرية، المحلية). استمر هذا النظام السياسي على هذه الحال إلى عام 1964، عندما أصدر مؤتمر القمة العربي، الذي انعقد في القاهرة بتاريخ 1964/1/13، استجابة لدعوة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، قراراً يقضى بإنشاء كيان فلسطيني يعبر عن إرادة شعب فلسطين، ويقيم هيئة تطالب بحقوقه لتمكينه من تحرير وطنه وتقرير مصيره. وكلف المؤتمر أحمد الشقيري، ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية، الاتصال بأبناء فلسطين لهذه الغاية وإبلاغ مؤتمر القمة بالنتيجة. قام الشقيري بجولة زار خلالها الدول العربية واتصل بأبناء فلسطين فيها. وأثناء جولته تم وضع مشروع الميثاق والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتقرر عقد مؤتمر فلسطيني عام في مدينة القدس 1964/6/2-5/28.

أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية إبان صعود التيارات القومية، والقومية ذات التوجهات الاشتراكية، وأفكار حركات التحرر العربية، فتأثرت المنظمة في صياغة ميثاقها بتلك الأجواء، وجاء ميثاقها الذي أقر في مؤتمر القدس عام 1964 ميثاقاً علمانياً، لا يحوط به إي التباس.

يُعرف الميثاق الوطني الفلسطيني الفلسطينيين في مادته الخامسة بأنهم: "المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947 سواء من أُخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها". وتحدد المادة الحادية عشرة منه الشعارات التي يتوجب على الفلسطينيين تبنيها، وهي: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير. وترتكز المادة الثانية عشرة من الميثاق على صقل الشخصية الوطنية الفلسطينية والحفاظ عليها وعلى مقوماتها، انطلاقاً من إيمانه بالوحدة العربية. كما ويربط في المادة الرابعة عشرة بين الترابط الوطني والقومي دون ذكر الديني، حيث تنص المادة المذكورة على أن: "مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ويقوم شعب فلسطين بدوره الطبيعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس". وأما في

المادة السادسة عشرة فينص الميثاق على أن: "تحرير فلسطين، من ناحية روحية، يهيئ للبلاد المقدسة جواً من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلّاه جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفریق ولا تمييز سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين، ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصره جميع القوى الروحية في العالم".

وتشير دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، التي أنشئت استناداً للميثاق المذكور، إلى التوجه العلماني للمنظمة حيث تتكون تلك الدوائر، التي تعتبر بمثابة وزارات في الخارج، من اثنتي عشرة دائرة، وهي: الدائرة السياسية؛ الدائرة العسكرية؛ دائرة الصندوق القومي الفلسطيني؛ دائرة شؤون الوطن المحتل؛ دائرة التربية والتعليم العالي؛ دائرة العلاقات القومية؛ دائرة الإعلام والثقافة؛ دائرة التنظيم الشعبي؛ دائرة شؤون اللاجئين؛ دائرة شؤون المفاوضات؛ دائرة الشؤون الإدارية؛ دائرة الشؤون الاجتماعية.

## وثيقة إعلان الاستقلال

توجت وثيقة إعلان الاستقلال بتاريخ 15/11/1988، التي صدرت عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة التي عقدت في الجزائر، التوجهات العلمانية للنظام السياسي الفلسطيني، بشكل عام، وللمنظمة التحرير الفلسطينية، بشكل خاص. فقد أكدت الوثيقة المذكورة على: (إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السلمي بين الأديان عبر القرون). وأكدت الوثيقة على التزام دولة فلسطين بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته. و"أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي"، وإنها "ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تتفتح في ظلها طاقات البشر على البناء".

إن هذه الوثيقة اتجهت اتجاهاً علمانياً واضحاً، ولو كانت نصاً دستورياً تُرجَم لاحقاً إلى نصوص قانونية تفصيلية تتناول جوانب الحياة العامة، لوجد الفلسطينيون أنفسهم يخضعون لنظام علماني خالص. لقد راعت وثيقة إعلان الاستقلال، ويقدر كبير جداً، متطلبات وشروط إقامة النظام السياسي العلماني في الدولة.

## القانون الأساسي

شكلت هزيمة حزيران 1967، بداية مراجعة شاملة للأفكار والنظريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي سادت في الوطن العربي منذ بداية القرن العشرين. وشهدت تلك

المرحلة بداية حقيقية لتراجع المشروع التنويري، أو النهضوي، كما يحلو لعدد من مفكرينا تسميته لحساب المشروع الديني المحافظ. وبدأ الفكر الديني يتغلغل شيئاً فشيئاً بين صفوف الفئات الشعبية، كردة فعل طبيعية تتماشى مع طبيعة التكوين الثقافي للشعوب العربية. وكانت الهزيمة تربة جيدة لحركات الإسلام السياسي، وفي المقدمة منها حركة الإخوان المسلمين، التي كانت أعدت جيشاً من الدعاة، للعمل في هذه البيئة، وبخاصة في المناطق الأكثر فقراً، وشرعت في برنامجها الهادف إلى أسلمة المجتمع، وتهيئته للقبول بالبديل الديني عوضاً عن المشروع القومي، والقومي الاشتراكي، والوطني، الذي فشل في قيادة الأمة نحو النصر.

## تحول نحو الدين

يذهب جميل هلال للقول أن منظمة التحرير الفلسطينية مثّلت مظلة سياسية للحركة الوطنية الفلسطينية منذ أواخر الستينيات وحتى إنشاء السلطة الفلسطينية. وقد أعادت بناء نفسها وشرّعت نفسها أساساً من خلال أهداف سياسية علمانية ومن خلال تربيّات مؤسساتية علمانية أيضاً. ولم تلجأ المنظمة في أي لحظة إلى الدين أو الأسطورة لتبرير ذاتها وتشريع سياساتها. وترك إنشاء سلطة وطنية فلسطينية أثره البالغ على الحقل السياسي الوطني. وهنا، أصبح استلام وتثبيت مقاليد السلطة مصدر اهتمام الفصيل السياسي الرئيسي في منظمة التحرير الفلسطينية. وعند تكون المعارضة الرئيسية على أساس الإسلام السياسي، اتخذت القوى العلمانية موقفاً دفاعياً في مواجهة استخدام الإسلام السياسي الدين كأداة للتعبئة السياسية والاجتماعية. وبدأ الخطاب الديني يحتل مجالاً أوسع بكثير من المجالات التي احتلها في العقود الثلاثة السابقة. ومع تراجع الدور الفكري والسياسي ليسار وبروز الإسلام السياسي (خاصة حماس) كقوة ذات قاعدة جماهيرية وتحول فتح إلى حزب سياسي حاكم قبل تشكل دولة وطنية مستقلة وذات سيادة، تولدت توترات جديدة في الحقل السياسي الوطني. وأحد هذه التوترات كان بين التوجهات العلمانية وتوجهات الإسلام السياسي.<sup>2</sup>

مع صعود تيار الإسلام السياسي في المنطقة وبداية تشكُّله كقوة سياسية وشعبية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، بدأ الخطاب السياسي الوطني والقومي، وحتى الماركسي في المنطقة العربية، يتزحزح باتجاه، إما استخدام الخطاب الديني، وإما تجنب مواجهته. كما كان الأمر عليه في السابق.. ولعل هزيمة حزيران (1967) كانت أحد العوامل الهامة في هذا المضمار، إذ كشفت تلك الحرب هزيمة التيار القومي الذي قاده جمال عبد الناصر، العدو اللدود لحركة الإخوان المسلمين التي كانت تشكل العنوان الرئيس للإسلام السياسي في المشرق العربي. فالتيار الوطني والقومي الذي لم يغادر الدين نهائياً لم يكن يحتاج إلى تبرير في توجهه نحو استخدام هذا الخطاب، وأما التيار الماركسي فقد برر تجنب خوضه صراعاً مفتوحاً مع تيار الإسلام السياسي بظاهرة التدين الشعبي التي بدأت تزداد يوماً بعد يوم. وبرر هذا التجنب تحت شعارات عديدة، منها: عدم مساس مشاعر الجمهور، عدم دفع الجمهور بعيداً عنه ومعاداته، محاولة كسب متدينين كمناصرين له. لكن الأمر انتهى بهذا التيار إلى مغادرة عناصره من صفوفه، إما نحو التدين، وإما بسبب هذا التوجه، وبالتالي خسر نفسه ومؤيديه.

كانت تربة الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تقل خصوبة في هذا المجال. وبدا صعود التيار الديني بشكل واضح مع بداية الثمانينيات، وبخاصة في الجامعات، وفي المخيمات الفلسطينية. ومع اندلاع الانتفاضة الأولى في الأراضي المحتلة، أعلنت الحركة الإسلامية في فلسطين عن تأسيس حركة المقاومة الإسلامية حماس.

وما أن جاءت السلطة الفلسطينية، في أعقاب التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام 1993، وشروعها في بناء مؤسساتها كمؤسسات دولة، وتنامي قوة حركة حماس كقوة سياسية معارضة للسلطة الفلسطينية بقيادة حركة فتح، لجأت قيادة السلطة إلى استخدام مفردات الخطاب الديني لمحاربة حماس في ملعبها. ولعل الجدور الدينية للعديد من قيادات فتح، وبخاصة رئيسها الراحل ياسر عرفات الذي غادر حركة الإخوان المسلمين كتنظيم سياسي ولم يغادر التدين قد ساعدهم في هذا التوجه. لقد ذهب عرفات إلى تعيين الشيخ طلال سدر مستشاراً للشؤون الدينية، وهذا المنصب لم نسمع بأن شغله أحد في دولة غير فلسطين.<sup>3</sup>

### النظام السياسي الفلسطيني بعد تأسيس حركة حماس

وزعت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بيانها التأسيسي في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1987، أي مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، إلا أن نشأة الحركة تعود في جذورها إلى الأربعينات من القرن الماضي، فهي امتداد لحركة الإخوان المسلمين التي عقدت مؤتمرها الأول في القدس عام 1946، ومنذ ذلك التاريخ عملت الحركة في فلسطين إلى أن أعلنت عن تأسيس حركة حماس. وقبل الإعلان عن تأسيس الحركة استخدم الإخوان المسلمون أسماء أخرى للتعبير عن مواقفهم السياسية تجاه القضية الفلسطينية منها "المرابطون على أرض الإسرائ" و"حركة الكفاح الإسلامي" وغيرها.

وفي 1988/8/18، أعلنت حركة حماس ميثاقها الذي عرفت به على نفسها. ففي المادة الأولى من الميثاق، حددت الحركة منطلقاتها الفكرية: (الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيدها خطاها). وفي المادة الثانية أكدت الحركة على صلتها بجماعة الإخوان المسلمين، وبأنها جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين. وحركة الإخوان المسلمين "تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وتمتاز بالفهم العميق، والتصور الدقيق والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة، في التصور والاعتقاد، في السياسة والاقتصاد، في التربية والاجتماع، في القضاء والحكم، في الدعوة والتعليم، في الفن والإعلام، في الغيب والشهادة وفي باقي مجالات الحياة".<sup>4</sup>

بالعودة إلى أدبيات الحركة، نشأت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" نتيجة تفاعل عوامل عدة عايشها الشعب الفلسطيني منذ النكبة الأولى عام 1948 بشكل عام، وهزيمة عام 1967 بشكل خاص، وتتفرع هذه العوامل عن عاملين أساسيين هما: التطورات السياسية للقضية الفلسطينية وما آلت إليه حتى نهاية عام 1987، وتطور الصحوة الإسلامية في فلسطين وما وصلت إليه في منتصف الثمانينات، وأصبح التيار الإسلامي في فلسطين يدرك أنه يواجه تحدياً عظيماً مرده أمران اثنان:

**الأول:** تراجع القضية الفلسطينية إلى أدنى سلم أولويات الدول العربية.  
**الثاني:** تراجع مشروع الثورة الفلسطينية من مواجهة المشروع الصهيوني وإفرازاته إلى موقع التعايش معه وحصر الخلاف في شروط هذا التعايش.

تقول أدبيات الحركة أن فلسطين شهدت تطوراً واضحاً وملحوظاً في نمو وانتشار الصحوة الإسلامية كغيرها من الأقطار العربية، الأمر الذي جعل الحركة الإسلامية تنمو وتتطور فكرة وتنظيماً. و"في ظل هذين التراجعين وتراكم الآثار السلبية لسياسات الاحتلال الصهيونية القمعية الظالمة ضد الشعب الفلسطيني، ونضوج فكرة المقاومة لدى الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها، كان لا بد من مشروع فلسطيني إسلامي جهادي، بدأت ملامحه في أسرة الجهاد عام 1981 ومجموعة الشيخ أحمد ياسين عام 1983 وغيرها. ومع نهايات عام 1987 كانت الظروف قد نضجت بما فيه الكفاية لبروز مشروع جديد يواجه المشروع الصهيوني وامتداداته ويقوم على أسس جديدة تتناسب مع التحولات الداخلية والخارجية، فكانت حركة المقاومة الإسلامية التعبير العملي عن تفاعل هذه العوامل.<sup>5</sup>

وقد جاءت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" استجابة طبيعية للظروف التي مر بها الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة منذ استكمال الاحتلال الصهيوني للأرض الفلسطينية عام 1967. وأسهم الوعي العام لدى الشعب الفلسطيني، والوعي المتميز لدى التيار الإسلامي الفلسطيني في بلورة مشروع حركة المقاومة الإسلامية الذي بدأت ملامحه تتكون في عقد الثمانينات. حيث تم تكوين أجنحة لأجهزة المقاومة، كما تم تهيئة القاعدة الجماهيرية للتيار الإسلامي بالاستعداد العملي لمسيرة الصدام الجماهيري مع الاحتلال الصهيوني منذ عام 1987. وقد أسهمت المواجهات الطلابية مع سلطات الاحتلال في جامعات النجاح وبيروزيت في الضفة الغربية والجامعة الإسلامية في غزة، في إنضاج الظروف اللازمة لانخراط الجماهير الفلسطينية في مقاومة الاحتلال، خاصة وأن سياساته الظالمة، وإجراءاته القمعية وأساليبه القهرية قد راکمت في ضمير الجماهير، نزعاً المقاومة والاستبسال في مقاومة الاحتلال.<sup>6</sup>

## القوانين الفلسطينية والدين

مع توقيع اتفاق أوسلو في الثالث عشر من أيلول (سبتمبر) 1993، كانت حركة حماس قد أرست جذورها القوية داخل النظام السياسي الفلسطيني، بشكل لم يعد بمقدور حتى أقوى حركة سياسية فلسطينية، ألا وهي حركة فتح تجاهله. وحتى حركات اليسار لم تستطع تجاهل هذه القوة، بل هي ذهبت إلى ما أبعد من الاعتراف بوجودها كقوة سياسية عندما دخلت الجبهتان الشعبية والديمقراطية في تحالف معها عام 1994 في إطار تحالف الفصائل العشرة الذي اتخذ من العاصمة السورية دمشق مقراً له.

بعد إجراء أول انتخابات تشريعية في ظل السلطة الفلسطينية في يناير (كانون ثاني) 1996، وشروع المجلس المنتخب في صياغة القوانين الفلسطينية، بات الواقع مهيباً تماماً للجنوح باتجاه إقرار بعض الشروط الدينية في تلك القوانين. فخلال السنوات الممتدة ما بعد هزيمة حزيران 1967 إلى سنة

إقرار القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية عام 2002، كان الجميع، الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية، المفكرون والكتاب، والسياسيون، قد وجدوا أنفسهم، إما داخل الملعب الديني أو على مسافة قريبة من هذه الحدود للعب وفق شروطه، إلى درجة باتوا عندها غير قادرين على إقصاء البعد الديني من خطابهم، ولغتهم، ومحاجاتهم، وبالتالي في قوانينهم الجديدة.

لأول مرة تطرق قانون رسمي فلسطيني لقضية الدين، وذلك في القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية الذي أقر بتاريخ 2002/5/24، من قبل الرئيس الراحل ياسر عرفات، بعد جدل طويل وتأخير كبير في المصادقة عليه.

لقد نصت المادة الرابعة من القانون المذكور في الفقرة (1) على أن: "الإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين ولسائر الديانات السماوية احترامها وقديسيته". ونص في الفقرة (2) على أن: "مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع". وكان الرئيس عرفات قد أجرى بعض التعديلات على القانون قبل إقراره، ومنها:

1. إضافة كلمة الشريف إلى كلمة القدس في مقدمة القانون، لتصبح العبارة "إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف".
2. أضيفت إلى المادة الثالثة التي تنص على "القدس عاصمة فلسطين" عبارة: "وهي أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين مسرى نبينا محمد (ﷺ) ومهد سيدنا المسيح عليه السلام".

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن إقحام موضوع الدين في القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، الذي يُعدُّ بمثابة الدستور المؤقت المعمول به في الأراضي الواقعة تحت ولاية السلطة الفلسطينية، لم يكن موضوعاً تشريعياً فقط، بل تخطاه ليدخل في باب المزايدة السياسية، وبخاصة ما يتعلق بالعبارات التي أضيفت إليه في المقدمة، وإلى المادة الثالثة من القانون، مع الإشارة إلى أن حركة حماس لم تكن في تلك الفترة شريكاً في المجلس التشريعي، وبالتالي لم تكن شريكاً في الصياغة.

وحول البيئة التي جرى نقاش البند الثاني من المادة الرابعة للقانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، أفاد د.عزمي الشعيبي، العضو السابق في المجلس التشريعي الفلسطيني أن البند المشار إليه كان نتيجة تسوية خاضها قطبان داخل المجلس التشريعي أثناء سن القانون، الأول، وكان يشكل مابين عشرة أعضاء واثنى عشر عضواً، كان يسعى للفصل بين الدولة والدين، والثاني، وهو في نفس حجم الأول، كان يرى أن الدين عنصر أساسي في هوية النظام السياسي للدولة. وذكر أن الرئيس الراحل ياسر عرفات لم يكن منحازاً لأي طرف من الطرفين إلا بالقدر الذي يسهل له الحكم، كما أنه لم يكن بعيداً في تفكيره عن تأثيرات النظام السياسي العربي، فاقترح النص الوارد في القانون، فالمسألة لم تكن عقائدية لديه بقدر ما كانت سياسية. كما لا بد من التنويه أن عرفات حكم منظمة التحرير الفلسطينية بشكل علماني. وساعد غياب حركة حماس عن المجلس الأول الرئيس عرفات في عدم انحيازه للمعيار الديني، بل أنه كان منحازاً لحقوق المرأة والطفل عند سن القانونين الخاصين بهما.<sup>7</sup>

ورغم وجود بعض الشخصيات المستقلة في المجلس التشريعي الفلسطيني الأول شاركت في نقاشات

هذا القانون، إلا أن النقاش الذي دار حول القانون الأساسي كان أساساً نقاشاً فتحوياً . فتحوياً بين الاتجاه الليبرالي و الاتجاه الديني المحافظ داخل حركة فتح.

## مسودة الدستور ... تعزيز مكانة الدين

بناء على التكليف الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني بتشكيل لجنة خاصة بإعداد دستور دولة فلسطين، تم إعداد المسودة الأولى لمشروع دستور دولة فلسطين في أواخر شهر كانون أول (ديسمبر) من عام 2000، وتم نشرها في شهر شباط (فبراير) 2001، والتي جاءت بعد جهد قامت به لجنة إعداد الدستور بالتعاون مع المجتمع المدني وشخصيات أكاديمية وسياسية، وبعد عقد أكثر من مائتي اجتماع وورشة عمل ونقاش. وجرى تعديل أولي على تلك المسودة، وقدمت كمسودة ثانية، ثم جرى تعديل آخر وتم تقديم المسودة الثالثة للمجلس المركزي الفلسطيني بتاريخ 2003/3/9، وأصدر المجلس قراراً يرحب بالمسودة.

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أعضاء لجنة الدستور، وهم: د. نبيل شعث، وزير التخطيط والتعاون الدولي الأسبق، رئيساً؛ أ. د. أحمد مبارك الخالدي نائباً لرئيس اللجنة ورئيس لجنة الصياغة؛ د. علي خشان، عميد كلية الحقوق في جامعة القدس؛ د. خالد عريقات، مدير عام في وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ د. أحمد أبو حلبية، عميد الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية؛ د. كمال الأسطل، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الأزهر؛ أ. خيرى حسن، عضو اللجنة القانونية بالمجلس الوطني الفلسطيني؛ أ. محمد صبيح، أمين سر المجلس المركزي وممثل فلسطين بالجامعة العربية؛ أ. محمود العجرمي، مدير عام في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

إن الهدف من سرد أسماء أعضاء اللجنة يكمن في ضرورة الإشارة إلى الخلفيات الثقافية والفكرية لعدد منهم، فنائب الرئيس ورئيس لجنة الصياغة شغل فيما بعد منصب وزير العدل في الحكومة التي شكلها إسماعيل هنية، وكانت حكومة (حمساوية). وأما العضو د. أحمد أبو حلبية، فكان يشغل منصب عميد الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية؛ وهو من دعاة حركة حماس المعروفين في قطاع غزة، ومن خطباء المساجد أيضاً. بل إن د. أبو حلبية، الذي أصبح عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني الحالي، كان من الأعضاء القلائل في المجلس عن الحركة الذي أعلن صراحة بعد فوزه في الانتخابات وتشكيل المجلس أن حركة حماس ستعمل على أسلمة القوانين الفلسطينية.<sup>8</sup> ولم يرد اسم أي من أبناء الديانات الأخرى من بين أسماء أعضاء لجنة الدستور، أو لجنة الصياغة، وإن وردت أسماء عدد منهم كأعضاء في اللجنة الاستشارية، وعادة ما تكون هذه اللجنة شكلية.

لقد خطا النظام السياسي الفلسطيني خطوات إضافية عن الخطوات التي خطاها القانون الأساسي بشأن تعزيز مكانة الدين في القوانين الفلسطينية. ففي المادة الثانية من المسودة الثالثة المنقحة بتاريخ 2003/5/4، ورد أن: "والشعب الفلسطيني جزء من الأمتين العربية والإسلامية". وفي المادة الخامسة أن "اللغة العربية هي اللغة الرسمية والإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين، وللمسيحية ولسائر الرسالات السماوية ذات القدسية والاحترام. ويكفل الدستور لكافة المواطنين أيأ كانت عقيدتهم



## الدينية المساواة في الواجبات والحقوق".

يعتقد ناثن براون، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة جورج واشنطن في واشنطن دي سي، أنه من الطبيعي أن تنص الدساتير في العالم العربي على أن الإسلام هو الدين الرسمي. وفي الحقيقة، شكل هذا النص عنصراً ثابتاً في النصوص الدستورية العربية منذ مطلع القرن العشرين، وهذا البند عام جداً، فيما يجب تناول التفاصيل العملية في بنود أخرى. وربما الأثر الفعلي الوحيد لجعل الإسلام الدين الرسمي هو دحض أية حجج بشأن عدم الاعتراف بالدين. وبعبارة أخرى، لا يستطيع المرء أن يشتكي استناداً لأسس دستورية من عملية تعيين مفتي للدولة (الذي يقدم تفسيرات القانون الإسلامي) أو تضمين التعليم الديني في المنهاج المدرسي). وتجدر الملاحظة إلى أن هذه المسودة لم تحذ حدو العديد من الدساتير في العالم العربي التي تنص على وجوب أن يكون رئيس الدولة مسلماً. اللغة المستخدمة حول الإسلام عامة، وكذا هي حول الحرية الدينية. مرة أخرى، على الرغم من أن البنود الأخرى تعطي المزيد من الخصوصية، والمشوق هو أن أول ذكر للديانات الأخرى يتعلق باتباع الرسالات "السماوية"، والثاني لا يتطرق إلى مثل هذا الأمر. ولأن جميع سكان المنطقة فعلياً هم من أتباع الرسالات السماوية، فقد لا يكون الأثر كبيراً.<sup>9</sup>

وورد في المادة السابعة من مسودة الدستور أن: "مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، ولاتباع الرسالات السماوية تنظيم أحوالهم الشخصية وشؤونهم الدينية وفقاً لشرائعهم وملهمهم الدينية في إطار القانون، وبما يحفظ وحدة الشعب الفلسطيني واستقلاله".

حظيت هذه المادة باهتمام بالغ، ومرة أخرى فإن أثرها رمزي أكثر منه عملي. أولاً، لا تشير المادة مباشرة إلى الشريعة الإسلامية بل إلى "مبادئ الشريعة الإسلامية". وهذا بحد ذاته غموض، لأنه من غير الواضح ما هي "مبادئ الشريعة الإسلامية". يذكر أن المحكمة الدستورية العليا المصرية كافحت بواسطة مادة أقوى، وقررت فقط أن القواعد المستندة إلى الشريعة الإسلامية القطعية في الإثبات والدلالة، هي ذات الصلة، ونظراً لأن جل القانون الإسلامي يتكون من جدل، وتحليل، ومقارنة للتفسيرات والتطبيقات، فإن جزءاً صغيراً جداً من تلك القواعد يمكن تعريفها بسهولة. وثانياً، لا تذكر المادة من سيقوم بتفسير مبادئ الشريعة الإسلامية، ولكونها "مصدراً رئيسياً للتشريع". يفترض بالجهة التشريعية نفسه أن يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية عند إعداد القوانين. مرة أخرى، نظراً لأن الشريعة الإسلامية لا تشكل قانوناً مدوناً بل سنة طويلة ومتباينة نسبياً، فإنه سيكون من الصعب أن تثبت أن القانون لا يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية بطريقة أو بأخرى. وباختصار، يجب أن تقرأ هذه المادة كدعوة للسلطة التشريعية كي تأخذ القانون الإسلامي على محمل الجد وليس على أنها دعوة لتطبيق نظام قانوني يقوم على الشريعة. وسوف يكون فعلياً من المستحيل مواجهة أي قانون على أساس هذا النص. وثالثاً، تحاشى القائمون على صياغة الدستور بشكل مقصود أي صياغة أقوى. بجعل مبادئ الشريعة الإسلامية أكثر من مجرد مصدر للتشريع. وفي الحقيقة، سيكون للجزء الثاني من هذه المادة على الأغلب تعقيدات عملية أكثر، فهي تنص بشكل جوهري على تطبيق قانون ديني في قضايا الأحوال الشخصية. وهذا يجعل الحرية الدينية المذكورة في المادة الخامسة حقيقة، لكنه يرسخها على الأقل جزئياً على أساس مذهبي، وليس على أساس فردي. مع ذلك، لا تشير المادة

إلا للقليل من مضامين هذا القانون ذي المرجعية الدينية. وتوحي الصياغة ضمناً أن مثل هذا القانون سيتم تشريعه: وهذا يعني أن القانون المطبق على قضايا الأحوال الشخصية سيتم كتابته من قبل. أو على الأقل تحديده بموجب قانون مكتوب من قبل. السلطة التشريعية. وفي الحقيقة، فإن مصطلح "في إطار القانون" يقترب من جعل القانون الديني تابعاً للقانون العلماني.

وربما كان لعدم احتواء هذه المسودة على أي نص بشأن إقامة محاكم دينية منفصلة أهمية بالغة، إذ أن بعض المسودات السابقة نصت على ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن الدستور لن يحظرها. في الحقيقة، هذه المحاكم قائمة وموجودة ويتوقع أن تستمر دون إعاقة). لكن لن يكون هناك مانع في أن تحذو دولة فلسطين حذو بعض الدول العربية الأخرى (مثل مصر والكويت) بإلغاء المحاكم الدينية المنفصلة، دون تغيير المضمون الديني للقانون المطبق، ودمج عملها ضمن النظام القضائي العادي.<sup>10</sup>

وإذا كان أمر زج الدين، أو الشريعة الإسلامية، لا يتعدى كونه شكلياً، أو سيراً على العادة، أو حتى لتفادي استفزاز مشاعر المتدينين، فلماذا يتم إقحام الدين كمصدر رئيسي للتشريع في دولة متعددة الأديان والأيديولوجيات؟ إن أحد أهم نتائج هذه السياسة هو تكريس الطائفية في البلدان المتعددة العقائد. يتساءل محمد الحنفي<sup>11</sup>: وإذا تم اعتماد الأسس العقائدية، والعشائرية والحزبية في تكريس النكهة الطائفية في الدساتير العربية، ألا يمكن اعتبار دسترة الأديان في الدساتير العربية إيذاناً بتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات على أساس ديني؟ أو ما هي النتيجة التي تؤدي إليها الدساتير العربية ذات النكهة الطائفية؟

في رأي البعض أن أي مدخل للطائفية القائمة على أساس عقائدي، ليس إلا اعتماد دين معين، أو مذهب ديني معين ديناً رسمياً أو مذهباً رسمياً للدولة من خلال دستور معين في بلد معين. لأن الدولة عندما تدستّر ديناً معيناً تعمل على أدلجته، أي تعمل على جعله يخدم مصالح الطبقة الحاكمة، أو العشيرة، أو الأسرة، أو الحزب الديني الحاكم... وهو ما يعطي الحق لجميع الناس من أجل العمل على تأويل نقيض للدين.<sup>12</sup>

## الدين والدنيا في برنامج حماس الانتخابي

قدمت حركة المقاومة الإسلامية حماس برنامجاً انتخابياً مطبوعاً خاضت على أساسه حملتها الدعائية للانتخابات التشريعية. جاء البيان في مقدمة وثمانية عشرة باباً. بدأت الحركة برنامجها الانتخابي بالآية: (إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)<sup>13</sup>. وإن بدا البرنامج في معظمه برنامجاً دنيوياً، إلا أن الحركة طعمته بخطابها الإسلامي في مواقع عديدة.

وبدأت الحركة مقدمة برنامجها بجملة (اعتقاداً منا بأننا على ثغرة عظيمة من ثغور الإسلام) وأنهاها بالآية (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَقَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)<sup>14</sup>.

يتحدث الباب الأول من البرنامج عن ثوابت الحركة، واحتل هذا الباب الجزء الأكبر من التوجه الديني لديها. وجاء في مقدمته أن قائمة التغيير والإصلاح، التي خاضت حماس الانتخابات تحت اسمها، تتبنى "مجموعة من الثوابت المنبثقة عن المرجعية الإسلامية التي نعتمدها ونراها محل اتفاق ليس على صعيد شعبنا الفلسطيني فحسب، وإنما على صعيد أمتنا العربية والإسلامية". وفي هذا الباب ورد ما يلي:

البند الأول: الإسلام الحنيف ومنجزاته الحضارية مرجعيتنا ومنهاج لحياتنا بكل مكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

البند الثاني: فلسطين التاريخية جزء من الأرض العربية والإسلامية.

البند الثالث: الشعب الفلسطيني وحدة واحدة في كافة أماكن تواجده، وهو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية. (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ)<sup>150</sup>.

### ثانياً: في السياسة الداخلية:

البند الثاني: (.. وحماية المقدسات الفلسطينية الإسلامية والمسيحية من التدنيس الصهيوني).

البند الثاني عشر: بناء الإنسان الفلسطيني السوي المعتز بدينه.

البند الثامن عشر: الحفاظ على الموقف الفلسطيني الإسلامي والمسيحي.

قد يرد في أي بيان انتخابي ضرورة الحفاظ على المقدسات الدينية، وعلى ممتلكات الوقف كونها جزءاً من ممتلكات الشعب الفلسطيني، إلا أن التأكيد على التوجه الديني للحركة جاء في البند الثاني عشر (بناء الإنسان الفلسطيني السوي المعتز بدينه). لقد ربط البيان بين الإنسان الفلسطيني، الذي وصفه بالسوي، وبالاعتزاز بدينه، بدون إشارة إلى البعد التربوي الوطني في هذا المضمون.

### ثالثاً: في العلاقات الخارجية:

البند الأول: توطيد العلاقات مع العالم العربي والإسلامي.

البند الثاني: تفعيل دور الجماهير العربية والإسلامية  
 البند السادس: اعتبار الاحتلال أبشع أنواع الإرهاب ومقاومته بكل الوسائل حق كفلته الشرائع  
 السماوية والقوانين الدولية.

#### رابعاً: في الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد:

البند الخامس: تشكيل لجنة وطنية . برلمانية لمراقبة أموال الوقف الفلسطيني بشقيه الإسلامي  
 والمسيحي.

البند السادس: مكافحة التسبب في الأداء الحكومي وإهدار المال العام، والعمل على تعزيز الشعور  
 بالمسؤولية لدى جميع العاملين (كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته) حديث شريف.

إن زج موضوع أموال الوقف في بند الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد يعطي بعداً دينياً من الممكن  
 للبرنامج أن يتجنبه لو قُدِّمَ من قبل حزب غير محسوب على الإسلام السياسي. كما وجاء الزج  
 بالحديث النبوي ليعطي البرنامج بعداً دينياً آخر لم يضيف للبرنامج شيئاً.

#### خامساً: في السياسة التشريعية وإصلاح القضاء:

البند الأول: جعل الشريعة الإسلامية "المصدر الرئيس للتشريع" في فلسطين.

البند العاشر: تعزيز الديمقراطية والشورى

لعل البند الأول من هذا العنوان، وإن قُصِدَ منه إظهار التوجه الديني للحركة، إلا أنه أصاب واحدة  
 من أهم نقاط الجدل حول هوية الدولة. لقد أكد البند، وبشكل قاطع، أن الحركة ستعمل على جعل  
 الشريعة الإسلامية "المصدر الرئيس للتشريع" في فلسطين، خلافاً لما ورد في البند الثاني من المادة  
 الرابعة للقانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية الذي يعتبر أن "مبادئ الشريعة الإسلامية  
 مصدر رئيسي للتشريع". وبعد فوز الحركة في الانتخابات وتشكيل الحكومة، حاول عدد من قادتها  
 طمأنة المجتمع الفلسطيني بأن الحركة لن تفرض النص المشار إليه بالغضب، وهذا ما سلاحظه  
 لاحقاً، خلافاً لما ذهب إليه د. أحمد أبو حلبية، الذي أكد على أن الحركة ستعمل على أسلمة القوانين  
 الفلسطينية.

#### سابعاً: في السياسة التربوية والتعليمية

البند الأول: تطبيق الأسس التي تستند إليها فلسفة التربية والتعليم في فلسطين وأولها أن الإسلام  
 نظام شامل فيه خير الإنسان، ويحفظ له حقوقه بالتوازي مع حقوق المجتمع.

#### ثامناً: في موضوع الوعظ والإرشاد

البند الأول: رفع كفاءة الوعاظ والمرشدين ومساواتهم بنظرائهم في الوزارات الأخرى

البند الثالث: إعادة النظر في قانون الوعظ والإرشاد بما يتيح لأصحاب العلم والكفاءة الفرصة  
 لتأدية واجباتهم الدينية والوطنية.

البند الرابع: رعاية المساجد وعمارتها وتفعيل دورها الدعوي والتربوي في المجتمع.

البند الخامس: الاهتمام بمتابعة قضايا الحج والعمرة من أجل تسهيل مهام حجاج بيت الله الحرام لأداء مناسكهم في راحة ويسر.

### تاسعاً: في السياسة الاجتماعية

البند الخامس: فيما يخص قانون الأحوال الشخصية والمحاكم الشرعية، هناك حاجة لسن قانون موحد مستنبط من النصوص الشرعية والمذاهب الفقهية المعتمدة واختيار ما يتناسب مع تطور المجتمع الفلسطيني المسلم. وسن التشريعات الخاصة بالمحاكم الشرعية الفلسطينية على اختلاف درجاتها لتطبيقها بشكل موحد في محاكم (القدس والضفة الغربية وغزة) بما في ذلك سن قانون الوقف وقانون الإرث وقانون الطوائف غير المسلمة.

البند العاشر: تفعيل لجان الزكاة وتنظيمها وتطويرها.

### حادي عشر: في قضايا المرأة والطفل

البند الرابع: تحسين المرأة بالتربية الإسلامية، وتوعيتها بحقوقها الشرعية، وتأكيد شخصيتها المستقلة القائمة على العفة والاحتشام والالتزام.

البند الخامس: تفعيل دور المؤسسات النسائية التطوعية البناءة، باعتبارها جزءاً من مؤسسات المجتمع المدني.

### سادس عشر: في السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية:

وإن لم يرد في هذا الباب ما يشير إلى توجه الحركة نحو فرض قانون اقتصاد إسلامي، إلا أن مقدمة الباب تضمنت الآية: (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا) والآية السادسة والستين بعد المائة من سورة البقرة (يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ)<sup>16</sup>.

الخاتمة: حملت خاتمة البيان الانتخابي لكتلة التغيير والإصلاح الشيء الكثير من الخطاب الديني:

- (المسؤولية مشتركة، والعمل الصالح يرفعه الله سبحانه وينميه)
- (إن منهجنا يعتمد على ممثلين أمناء وأكفاء يرفعون شعار الصدق لله والولاء له وللشعب والقضية)
- (أمام صندوق الاقتراع تذكر مسئوليتك بين يدي الله تعالى... أنت مؤتمن على شهادتك في اختيار ممثلك في المجلس التشريعي.. عندما يتكلم هذا الممثل ويفصل في قضايا الدين والوطن والمستقبل فإنه يعبر عنك، فأحسن اختيارك لترضي ربك الكريم ورسوله العظيم صلى الله عليه وسلم "إن خير من استأجرت القوي الأمين")
- (الإسلام هو الحل هو طريقنا للتغيير والإصلاح)
- برنامجنا هو دربنا لتعزيز الوحدة الوطنية والإسلامية

وَاخْتَبِمْ الْبِرْنَآمَج (وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةَ فَيُبْنِيكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ<sup>17</sup>.

في نظرة سريعة إلى برنامج كتلة التغيير والإصلاح نلاحظ أن البرنامج لم يأت على ذكر ما هو ديني إلا في اثنين وعشرين بنداً من أصل مائة وتسعة وثمانين بنداً. ويشكل هذا العدد أقل من 12% من بنود البرنامج. وقد تُعَبَّرُ هذه النسبة ضئيلة في برنامج حزب محسوب على الإسلام السياسي. فقد حاول البرنامج أن يكون واقعياً بقدر كبير، حتى بعض المحللين رأوا أنه يقترب من برامج الأحزاب السياسية الفلسطينية (العلمانية) التي خاضت الانتخابات. ورغم ذلك، سعى البرنامج إلى إرضاء الناخب الإسلامي المؤدج، والناخب المتدين، من خلال التوجه الديني للخطاب الذي أورد نصوصاً من القرآن والسنة، وخاطبه بلغة تحمل قدراً من العاطفة الدينية. بل إن الخطاب أتى أيضاً على ذكر الحقوق (المسيحية) في أربع بنود على الأقل، منها ثلاثة تتحدث عن المقدسات والوقف، وواحد يتحدث عن الحقوق الشخصية كما ورد في البند الخامس من باب السياسة الاجتماعية عندما تحدث عن سن قانون الطوائف غير المسلمة.

وفي قراءة أكثر تعمقاً نتلمس التوجه الديني للبرنامج، وذلك في البند الأول من باب الثوابت: (الإسلام الحنيف ومنجزاته الحضارية مرجعيتنا ومنهاج لحياتنا بكل مكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية). والبند الأول في باب السياسة التشريعية وإصلاح القضاء (جعل الشريعة الإسلامية "المصدر الرئيس للتشريع" في فلسطين). والبند الأول في باب السياسة التربوية والتعليمية (تطبيق الأسس التي تستند إليها فلسفة التربية والتعليم في فلسطين وأولها أن الإسلام نظام شامل فيه خير الإنسان، ويحفظ له حقوقه بالتوازي مع حقوق المجتمع). والبند الخامس في باب السياسة الاجتماعية (فيما يخص قانون الأحوال الشخصية والمحاكم الشرعية، هناك حاجة لسن قانون موحد مستنبط من النصوص الشرعية والمذاهب الفقهية المعتمدة واختيار ما يتناسب مع تطور المجتمع الفلسطيني المسلم. وسن التشريعات الخاصة بالمحاكم الشرعية الفلسطينية على اختلاف درجاتها لتطبيقها بشكل موحد في محاكم (القدس والضفة الغربية وغزة) بما في ذلك سن قانون الوقف وقانون الإرث وقانون الطوائف غير المسلمة). والبند العاشر من هذا الباب (تفعيل لجان الزكاة وتنظيمها وتطويرها). والبند الرابع في باب قضايا المرأة والطفل (تحسين المرأة بالتربية الإسلامية، وتوعيتها بحقوقها الشرعية، وتأكيد شخصيتها المستقلة القائمة على العفة والاحتشام والالتزام).

كما وأفرد البرنامج باباً خاصاً، وهو الثامن، في موضوع الوعظ والإرشاد، حيث تحدث عن: رفع كفاءة الوعاظ والمرشدين ومساواتهم بنظرائهم في الوزارات الأخرى، وإعادة النظر في قانون الوعظ والإرشاد بما يتيح لأصحاب العلم والكفاءة الفرصة لتأدية واجباتهم الدينية والوطنية، ورعاية المساجد وعمارتها وتفعيل دورها الدعوي والتربوي في المجتمع، والاهتمام بمتابعة قضايا الحج والعمرة من أجل تسهيل مهام حجاج بيت الله الحرام لأداء مناسكهم في راحة ويسر.

وفي صياغتها لبرنامجها الانتخابي، وإن أشارت الحركة إشارة عابرة إلى مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن الصياغة التي وردت في البند الخامس من باب في قضايا المرأة والطفل، يثير علامة استفهام. لقد تحدث البند المذكور عن (تفعيل دور المؤسسات النسائية التطوعية البناءة)؛ ما يعني بالنتيجة أن هناك

مؤسسات نسائية غير بناءة.

تعيد هذه الصياغة إلى الأذهان الحملة التي شنها عدد من الدعاة والخطباء أثناء انعقاد نشاطات (البرلمان الفلسطيني السوري) عام 1998 الذي يسعى إلى دفع المشرع الفلسطيني لسن تشريعات تضمن المساواة وحقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية، والمساهمة في بناء المجتمع المدني القائم على العدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وبخاصة أن مؤسسات نسوية فلسطينية تقف وراء هذا البرلمان. وبرز الناشط الإسلامي، الشيخ بسام جرار، في قيادة المعركة ضد البرلمان السوري في العام المذكور.

### اقتراب أكثر نحو الواقعية

لم يخلُ البيان الوزاري الذي ألقاه رئيس الحكومة الفلسطينية، إسماعيل هنية، أمام المجلس التشريعي الجديد بتاريخ 2006/3/27 لنيل الثقة على حكومته من نضجات دينية، رغم ابتعاده قليلاً عن لغة البرنامج الانتخابي لحركة حماس؛ ونرى هذا الأمر منطقياً كون الحركة تطرح حكومتها لنيل الثقة عليها، وإن كان منحها الثقة لا يحتاج أي جدل أو خوف. كما وأن الخطاب ألقى، ليس على مسامع رئيس السلطة الفلسطينية فحسب، أو أعضاء المجلس التشريعي فقط، أو حتى الشعب الفلسطيني، الذي وصفه رئيس الوزراء المكلف بالعظيم، وإنما أيضاً على مسامع دول العالم.

في بداية الخطاب قال هنية: "يجب ألا يعاقب الشعب الفلسطيني لأنه مارس حقه في اختيار قيادته عبر انتخابات ديمقراطية حرة شاهدها العالم وشهد على نزاهتها، ومخطئ من يظن كذلك بأن الضغط الاقتصادي هذا سوف يدفع حكومتنا للخضوع أو يوهن من عزيمته وصمود شعبنا الفلسطيني الأبوي.. إن هذه الحكومة ستقود شعبها إلى الحياة الحرة الكريمة، معتمدة على الله تعالى ومتوكلة عليه (وَمَا لَنَا إِلَّا نَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا، وَنُصَبِّرُنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا، وَعَلَى اللَّهِ فليتوكَّل المتوكِّلون)<sup>18</sup>.

وعدد هنية أبرز التحديات والقضايا والمهام التي تنتظر حكومته بالآتي:  
أولاً: الاحتلال وممارساته البشعة ضد الأرض والإنسان والمقدسات والمقدرات.

ثانياً: توفير الأمن وإنهاء الفوضى داخل الساحة الفلسطينية.

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

رابعاً: الإصلاح ومحاربة الفساد الإداري والمالي.

خامساً: ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، وصياغة المؤسسات الفلسطينية على أسس ديمقراطية تحقق الشراكة السياسية للجميع.

سادساً: تعزيز مكانة القضية الفلسطينية في العمق العربي والإسلامي.

سابعاً: تطوير العلاقة مع المحيط الإقليمي والدولي بما يخدم المصالح العليا لشعبنا.

وأورد بعض الإشارات التي لا تفصل الحركة عن توجهها الإسلامي كقوله . على سبيل المثال:

- مع مراعاة خصوصيتنا الفلسطينية والعربية والإسلامية الفريدة.
- سوف نرفع الظلم عن الناس ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً (يا عبادي.. إنِّي حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا).
- إن حكومتنا ستحرص على تعميق العلاقة والتشاور مع محيطنا العربي والإسلامي، فهذا هو عمقنا القومي والاستراتيجي.. حيث إن شعبنا الفلسطيني هو جزءٌ لا يتجزأ من أمتة العربية والإسلامية، ولأن قضيتة هي مسئولية عربية وإسلامية، وهي بهذا لا تمس حياة ومستقبل الشعب الفلسطيني فحسب، بل حياة ومستقبل العرب والمسلمين جميعاً.
- ونرى أنها بداية الغيث الذي نتوقه من أمتنا العربية والإسلامية.
- وإنني أدعو الله العلي القدير، أن يوفقنا ويعيننا على حمل الأمانة التي فوضنا إياها شعبنا، ونعاهد شعبنا ... بأن نكون أوفياء للمبادئ والقيم التي جاهدنا من التزامنا بها، أوفياء لفلسطين وتاريخها المجيد، أوفياء لكل القيم السمحة في ديننا الإسلامي الحنيف، مؤكداً على روح التسامح والتعاون والتعايش بين أبناء الوطن الواحد من مسلمين ومسيحيين وسامريين، في إطار من المواطنة التي لا تميز بين المواطنين على أساس من الدين أو المعتقد.
- إننا أمام مهمة عظيمة تستدعي منا أن نواصل العمل ليل نهار، وأن نبذل جهداً استثنائياً مستعنيين بالله تعالى القائل (وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا)<sup>20</sup>،... والقائل (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالتَّعَدُّوا)<sup>21</sup>.
- إننا نؤكد أن عهدنا بإذن الله هو عهد الرحمة لا عهد المَلْحَمَة ، وسنرسخ فيه التراحم والتغافر والتواصل والتلاحم والسلام الاجتماعي، والتعايش الأخوي، والإحسان للجميع
- فلنمضي على بركة الله في بناء الوطن، وتوفير الأمن والكرامة لكل مواطن (وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَكَانَ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) .. (رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ).

من الملاحظ أن هنية، ابتعد قليلاً عن البرنامج الانتخابي للحركة، وإن حرص على إظهار البعد الديني لها في العديد من المواقع، وتضمن الخطاب العديد من الآيات القرآنية.



## حماس ومفهوم الدولة

بين نهاية السبعينيات من القرن الماضي وبداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى في أواخر 1987، ازداد مؤيدو ومناصرو الحركة الإسلامية في الجامعات والمدارس الفلسطينية بشكل دراماتيكي، أولئك الذين كان اسمهم التنظيمي في ذلك الوقت (الكتل الإسلامية). كان ذلك، إضافة إلى التفاعلات التي كانت تجري داخل هذه الكتل، وبينها وبين حركة الإخوان المسلمين، على قاعدة الموقف من القضية الوطنية الفلسطينية، والعلاقة بالاحتلال الإسرائيلي، قد أدى إلى انطلاقة حركة المقاومة الإسلامية حماس مع الأيام الأولى لبدء الانتفاضة.

اعتقد البعض أن طريقة النشأة هذه كانت أقرب إلى الصدفة منها إلى النضج الطبيعي، مما جعل الحركة أقرب إلى الفاعل اليومي منها إلى صاحب الرؤيا الاستراتيجية. ومثلما انطبق ذلك على النشأة ينطبق أيضاً على مسألة دخولها إلى الانتخابات التشريعية في عام 2006، التي كانت نتيجتها أقرب إلى الصدفة منها إلى الحدث المتوقع.<sup>22</sup>

لم يكن أحد يتوقع أن تحوز حركة حماس على ذلك العدد الكبير من المقاعد في المجلس التشريعي الفلسطيني والذي كاد يقترب من الثلثين. حتى أعضاء الحركة الأكثر تفاؤلاً توقعوا بالكاد أن تصل تلك النسبة إلى النصف.<sup>23</sup> انعكس ذلك على مدى استعداد الحركة لمواجهة التحديات التي ستواجهها بعد تشكيلها للحكومة، ليس فقط في تعاملها مع الحصار الخارجي الذي فرض على الحكومة، أو شكل علاقتها مع القوى الفلسطينية الداخلية، ولكن أيضاً مع كيفية تعاملها فيما يخص العلاقة بين الدين والدولة في فلسطين، وهي الحركة السياسية التي تأخذ من الدين الإسلامي مرجعية فكرية لها.

كما أن نشأة حماس فيما يتعلق بالابتعاد والاقتراب من الخط الرئيسي لحركة الإخوان المسلمين انعكس فيما بعد على سلوكها كحركة مقاومة ومن ثم كسلطة، وأيضاً على مدى اقترابها أو ابتعادها عن مسألة تطبيق الشريعة. فإنشاء حماس مثل ابتعاداً عن منهج الإخوان الذي ابتعد عن العمل المقاوم في فلسطين بين سنوات 1948 . 1987 مع بعض الاستثناءات البسيطة، إلا أن دخول الحركة في السلطة الفلسطينية وتشكيلها للحكومة كان بمثابة "تجميد" للمقاومة بشكل فعلي والعودة للاقتراب من النهج الدعوي والسياسي التدريجي والطويل النفس للإخوان المسلمين، الذي يركز على العمل الفلسطيني الداخلي وتثبيت أركان السلطة أكثر من مقاومة الاحتلال.

يعتبر أحد الباحثين الإسلاميين أن مسألة رجوع حركة حماس لتنهل من مرجعية الإخوان المسلمين يعود إلى "الفقر الفكري" والتجربة الضئيلة للحركة في الحكم،<sup>24</sup> يضاف إلى ذلك الظرف النفسي السيئ الذي تعيشه الحكومة نتيجة الضغط الذي تواجهه من الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية، كل ذلك يجعل الحركة تستند إلى الامتداد الدولي والتاريخي لها في بحثها عن الخروج من العزلة التي حاولت الأطراف المذكورة فرضها عليها. إن هذا "المأزق" الذي وضعت حركة حماس نفسها فيه، أو

الذي وجدت نفسها فيه حدا بالقوتين الإسلاميتين الأخيرين في فلسطين، حركة الجهاد الإسلامي وحزب التحرير، إلى الإعلان عن عدم رضاهما عن دخول حماس الانتخابات التشريعية ومن ثم تشكيلها للحكومة.<sup>25</sup>

لكن إذا كان هذا هو الوضع، فلماذا شاركت حماس في الانتخابات ودخلت السلطة؟ يقول محمد القيق "... كان الهدف من خوض الانتخابات هو الحصول على عدد من المقاعد في المجلس التشريعي يُمكنها من الحفاظ على المقاومة ومنع أي تفريط في القضية الوطنية وتحدي الاحتلال".<sup>26</sup> ويقول الشيخ محمد مصلح<sup>27</sup> "لسنا طلاب سلطة، فإذا استطعنا تشكيل حكومة وحدة وطنية فليكن، وإلا فنحن سنترك الحكومة. كان هدفنا أن ندخل المجلس التشريعي لحماية المقاومة، ومحاولة الحد من الفساد قدر الإمكان، ولو كانت الحكومة في تفكيرنا لدرنا الاختيارات التي ستواجهنا، فنحن لم يكن في حساباتنا أن نحقق هذا الفوز".<sup>28</sup> هنا يؤكد فضيلة النائب ما ذهب إليه الآخرون من عدم توقع حماس لفوزها في الانتخابات. وهذا سيقود أيضاً إلى أن هدف الحركة من الانتخابات وهو حماية المقاومة سيختلف إلى هذا الحد عن هدفها بعد النجاح في الانتخابات، وهو الحفاظ على السلطة كما سنرى. لقد أكد رئيس الوزراء مراراً أن هدف الهجمات الإسرائيلية هو إسقاط الحكومة.

مثل وصول حماس للسلطة من حيث الأولويات، بشكل أو بآخر، عودة إلى ما قبل تشكيل الحركة وبدئها في خوض المقاومة، وبخاصة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي، أي إلى فترة الكتل الإسلامية التي كان التنافس بينها وبين قوى منظمة التحرير الوطنية، وبخاصة حركة فتح هو جوهر هدفها، ذلك التنافس الذي تركز على تمثيل الشعب الفلسطيني أكثر منه على النهج الذي يفترض أن يسلكه الشعب من أجل التحرر، أو على قيادة الشعب من أجل ذلك.

لكن مسألة المشاركة بالسلطة والاستئثار بها بالنسبة لحركة حماس تجاوز هدفها المتمثل في حماية مشروع المقاومة، لتصبح لوجود حماس في السلطة أهداف أخرى كما سيتضح، وشكل البقاء في السلطة إحدى أهم أولويات الحركة أن لم يكن أهمها في هذه المرحلة.

لا نناقش هنا إذا كان هذا حق لحماس أم لا، فكل حركة سياسية يجب أن يكون هدفها الوصول للسلطة والبقاء فيها أطول فترة ممكنة، وبخاصة إذا تم ذلك بصورة ديمقراطية ودستورية، كما جرى في حالة حماس. لكن بدا أن تشبث الحركة بالسلطة يأتي ليس فقط على حساب مسائل فلسطينية داخلية، مثل الوضع الاقتصادي والوحدة المجتمعية، ولكن أيضاً على حساب أهداف الحركة ذاتها، وعلى رأسها المقاومة.

يتمثل أهم أسباب تشبث حماس بالسلطة في المردودات المزعجة التي تراها الحركة فيما لو تركتها، وبخاصة أن حماس لا تشعر أنها جزء من أزمة تمر بها القضية الوطنية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني حيث لم تكن هي جزء من الفاعلين في انتهاج السياسة التي أوصلت القضية إلى ما وصلت إليه، بل تعتبر نفسها ضحية لتلك السياسة. ومن هنا تستغرب حماس جداً الاحتجاجات

ضدها من قبل الموظفين مثلاً، فهي ضحية مثلهم، فالأزمة، كما يقول أحد مرشحي حماس للمجلس التشريعي "ليست أزمة وزارة، وزارة حماس أو تكنوقراط أو وحدة وطنية وإنما الأزمة أزمة فشل المشروع الوطني الفلسطيني المتجسد في اتفاقية أوسلو".<sup>29</sup>

يبدو أن حماس فهمت أن محاولات إبعادها عن السلطة، أو إفشالها لها أهداف تتجاوز الصراع على السلطة في فلسطين. فالنائبية عن حركة حماس، منى منصور تعتبر "أن الغرب لا يهدف إلى إسقاط الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس فحسب، وإنما يسعى إلى إفشال المشروع الإسلامي والفكرة الإسلامية. وهذا هو التحدي الأكبر الذي تواجهه حماس".<sup>30</sup>

أما المرشح للتشريعي عن حماس بلال العبوشي فيقول "إن إفشال حماس التي تعتبر نفسها جزءاً من المشروع الإسلامي سيحكم على ذلك المشروع في المنطقة بالفشل"<sup>31</sup>. من جانبه يعتبر محمد القيق "أن هدف البعض في الداخل والخارج إسقاط المشروع الإسلامي في فلسطين"<sup>32</sup>.

كما يذهب البعض إلى اعتبار أن "محرارية حماس تعني محاربة الدين"<sup>33</sup>، وأن فشل حكومة حماس يعني فشل الأمة الإسلامية، كما قال الشيخ يوسف القرضاوي. فإذا كان ذلك هو الوضع كما يعتقد رموز في حركة حماس وفي الحركة الإسلامية العالمية فإن البقاء في السلطة والتشبث بها يصبح نفسه هو الهدف، ويصبح النجاح فيه نجاحاً أمام الغرب والذين يساعدونه في الداخل العربي والفلسطيني.

هنا نلاحظ أن مشروع حماس بعد وصولها للسلطة يذهب باتجاه أن يصبح مشروع الدفاع عن الحكومة وعن "الإسلام" والمشروع الإسلامي، وليس مشروع المقاومة، كما كان، أو كما يفترض أنه كان. هذا يقودنا إلى قضية الغاية من الدولة من وجهة نظر حماس، وأين تقع مسألة تطبيق الشريعة في هذه الغاية. لا بد هنا من تأكيد الاختلافات الكبيرة في وجهات نظر الإسلاميين من وجود حماس في السلطة، وكذلك التباينات في وجهات نظر أنصار حماس أنفسهم.

في الجهاد الإسلامي شكك البعض في وجود برنامج حكم لدى حماس أو تصور حول مفهوم الدولة لأنها لم تكن تتخيل أنها سوف تصل الحكم من خلال الانتخابات التشريعية. وأضاف خالد جرادات أحد قادة حركة الجهاد في محافظة جنين: "أعتقد أن حكومة حماس لم تحقق أي إنجاز حتى الآن، إلا إذا اعتبرنا إقناع عدد من الأخوات بارتداء الحجاب إنجازاً".<sup>34</sup> هذا الرأي كان أيضاً لدى بعض الأكاديميين ومنهم الذي ارتبط في فترة من الفترات بعلاقة مهنية مع كتلة الإصلاح والتغيير التابعة لحماس الذي رأى أن فكرة إقامة دولة إسلامية في "فلسطين غير موجودة على أجندة الحركة التي ولدت صدفة".<sup>35</sup>

قد يبدو في ذلك شيء من الصحة، ففي فترة إنشاء السلطة الفلسطينية بعد أوسلو وفترة الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996 لم تكن حماس معنية كثيراً بالسلطة، فنجد محاولة تأثيرها في القوانين هامشياً، بينما سعت للسيطرة على المجتمع وحشد تأييده لصالح مواقفها المعارضة لأوسلو، ولو كانت معنية بذلك يفترض أنه كان بإمكانها تشكيل مجموعات ضغط للتأثير على المشرع. وما كنا نلمسه

من محاولات تأثير كان بشكل فردي غير منظم.<sup>36</sup>

أما أنصار حماس فقد تراوحت آراؤهم بين من يملك تصوراً أولياً للدولة لأن "مفهوم الدولة سابق لأوانه بسبب وجود الاحتلال". والتصور الأولي، برأي البعض، هو دولة تتسع للجميع، تؤمن بالتعددية الحزبية وبمبادئ الديمقراطية، دولة مؤسسات يشارك الجميع في بنائها.<sup>37</sup> وبين من رأى أن حماس تنظر للدولة بمنظور إسلامي، والدولة عبارة عن "أمن، حياة سليمة، مجتمع رفاهية، تقدم، علاقات خارجية... أما مفهومها عن شكل الدولة في هذه المرحلة فهي تتبنى شكل النظام الجمهوري وموضوع الخلافة فهو موضوع مؤجل إلى أن يتم التوصل لترتيب الأمور".<sup>38</sup> ومن هؤلاء من رأى أن حماس في السلطة لن تختلف عن حماس في المعارضة حيث تشكل الحركة "صمام أمان أخلاقياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وأمنياً وثقافياً".<sup>39</sup>

من العلاقة بين الدين والدولة نستطيع استنتاج وظيفة الدولة التي يترأسها المتدينون، تلك الوظيفة هي تمثيل المشروع الإسلامي وليس بالضرورة تطبيقه، وهذا يتطلب الالتزام بالجانب الشكلي الأخلاقي والقيمي والسلوكي من ذلك المشروع. من هنا تصبح الدولة ووجود الإسلاميين على رأسها ضرورة مستمرة لأنها تمثل تنويجا لوجود المشروع الإسلامي الذي يفترض أن يبقى حقيقة مستمرة كونه يمثل بالنسبة لحامله إرادة إلهية دائمة، وليس استجابة لظروف مكانية وزمانية مؤقتة.

من المفروض أن إقامة الحدود، والجهاد والدفاع وما يسمى إسلامياً بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي أمور يجب أن تقوم بها الدولة الإسلامية التي بوجودها، بمعنى بوجود ممثلها في السلطة، يكتمل تطبيق الشرع لأنها هي نفسها من أهم أركان تطبيق الشرع.

فالعلاقة بين الدين والدولة من وجهة نظر النخب الإسلامية هي علاقة جدلية، بمعنى أن الدين مطلوب من أجل أن يؤسس دولة دينية والدولة مطلوبة من أجل أن تحمي الدين وتمثله، أو تعلن أنها تمثله في أسوأ الأحوال. كذلك يعتبر الإسلاميون إن إنشاء الدولة الإسلامية استجابة لرغبات المجتمع المحافظ وتعبير حقيقي عنه وعكس دقيق لتوجهاته ذلك الذي يبقى مشوها في الدولة غير الدينية.

## حماس ونطبيق الشريعة

لكن يبقى سؤال ما إذا كانت الحكومة الفلسطينية الجديدة التي شكلتها حركة حماس ستذهب إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وما الحد الذي ستصله في هذا المجال فيما إذا كانت هذه الحكومة معنية بالموضوع أصلاً.

تعتبر هذه المسألة من أكثر الأمور إثارة للجدل حيث تشكل هاجساً للكثيرين في النخب السياسية والثقافية الفلسطينية، وربما يتجاوز ذلك الفلسطينيين إلى النخب والحركات السياسية العربية والإسلامية. من ناحية يعتبر البعض أن حماس كحركة براغماتية سياسية لن تكون معنية بمسألة تطبيق الشريعة، فهي حركة تبلورت كحاجة سياسية وليست دينية دعوية حيث كان يقوم بذلك الإخوان المسلمون الذين انبثقت حماس عنهم، وهي لو كان هدفها تطبيق الشريعة لما كان من الضروري أن تنشأ أصلاً وبقيت حركة اخوانية.

وينفس الاتجاه يتم الحديث عن الظرف السياسي المحلي والدولي الذي جاءت به حماس إلى السلطة. فالتفويض الذي منح لحماس سياسي احتجاجي ضد بعض مظاهر الفساد في الحكومات السابقة، لذلك نرى أنها تحتكم لممارسات علمانية منذ فوزها بحكم الأمر الواقع والظروف المحلية والإقليمية والدولية.

من هذه الظروف التي تبعد حكومة حماس عن الذهاب إلى مسألة تطبيق الشريعة أن السلطة الفلسطينية هي مدنية علمانية بالضرورة، وأن آليات عمل المجلس التشريعي الفلسطيني هي آليات علمانية، ووصول حماس للحكم تم عبر آلية علمانية، ويقر قادة حماس ضمناً بعلمانية الدولة، والوصول إلى حكم إسلامي لا يمكن ومن غير المنطقي أن يكون بأدوات ووسائل علمانية.<sup>40</sup>

لكن هناك من يدفع باتجاه تبني حماس لشعار تطبيق الشريعة سواء من خارج الحركة من الإسلاميين أو من داخلها، يساعد في ذلك الظروف الصعبة التي تمر بها الحركة منذ توليها السلطة، حيث من الطبيعي أن تلجأ الحركة السياسية إلى عمقها الأيديولوجي لدى مواجهتها لآزمات قوية.

فحزب التحرير الإسلامي الذي يشهد تزايداً ملحوظاً في حضوره الجماهيري والفكري في الآونة الأخيرة في الأراضي الفلسطينية، يرى أن "حماس حركة إسلامية تولت الحكم ستة أشهر ولم تطبق أي بند من بنود الإسلام، وحتى الضريبة لم يوقفوا العمل بها كما لم يلغوا الربا "البنوك" ويبدو أن حماس تتأقلم مع الواقع. أما نحن فنريد تغيير الواقع".<sup>41</sup>

ومن الجانب الإسلامي أيضاً يرى أحد المنظرين الإسلاميين المؤثرين أن أسلمة المجتمع (وليس الدولة) هي مسألة بديهية بالنسبة لحركة إسلامية في الحكم "فالحركات الدينية التي تختار المشاركة

في الانتخابات إنما هي تسعى للوصول إلى وضع يمكن من خلاله أسلمة المجتمع".<sup>42</sup>

لم يكن أنصار حماس متجانسين كثيراً في ردهم على إمكانية أن تذهب الحركة إلى مسألة تطبيق الشريعة، فمنهم من ذهب إلى أن هذا الأمر ليس واقعياً الآن، ومنهم من قال أن ذلك ضروري، لكن يجدر التدرج في ذلك.

قبل خوضها الانتخابات التشريعية الفلسطينية، حرصت حركة حماس على تضمين قوائمها الانتخابية، سواء على نظام الانتخاب النسبي أو الدوائر العديد من الدعاة فيها، فضلاً عن السياسيين المحترفين، وبالتالي كان من الطبيعي أن تصدر أصوات سياسية تلبس ثوب الدين أحياناً، وأصوات دينية تلبس ثوب السياسة أحياناً أخرى. وحتى أولئك المرشحين الذين كانت دراستهم الأكاديمية بعيدة على العلوم الدينية، فقد قدمتهم الحركة في دعايتها الانتخابية بأنهم خطباء مساجد.

في هذا الإطار صرح النائب محمود مصلح بأن حماس تريد تطبيق الشريعة بالتدرج وبالوسائل السلمية، وقال: "في حركة الإخوان المسلمين نحن نؤمن بالتدرج، وعندما يصبح المجتمع جاهزاً سنبدأ في حركة حماس بتطبيق الشريعة فوراً... ونحن ليس لدينا النية لتطبيق الأحكام الشرعية على المجتمع دون أن يكون المجتمع جاهزاً وراعياً في ذلك، فإذا قبل الناس بذلك سنطبق الأحكام الشرعية، بمعنى أن يصبح تطبيق الشريعة مطلباً جماهيرياً".<sup>43</sup>

وفيما يتعلق بتغيير القوانين الموجودة في فلسطين قال مصلح أن الحركة لا تنوي تغيير القوانين إلا إذا تغيرت قناعات الجمهور وطالب المجتمع بذلك. وحول نية الحركة تغيير البند الثاني من المادة الرابعة للقانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية التي تقول أن (مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع) قال مصلح: "نحن قبلنا بالقانون الأساسي كما هو، ولا توجد إمكانية عامة لتغيير هذا القانون إلا إذا طالب الجمهور بذلك، وحينئذ لم لا نغير نص المادة، فالقضية مرهونة بتطور الأمور. نحن نتعامل مع الواقع، فإذا ترتب عن التغيير مفسدة فليبق الفاسد موجوداً، استناداً للقاعدة الفقهية التي تقول أن درء المفسد أولى من جلب المصالح". وذكر أن هناك أصواتاً داخل الحركة طالبت بأسلمة القوانين، إلا أنه لم يُؤخذ قرار داخل الحركة بذلك. نحن نعتبر قضية الإيمان خياراً شخصياً، ولا يجوز إكراه الناس على تطبيق الشريعة".<sup>44</sup>

أما النائب الشيخ حامد البيتاوي، عضو المجلس التشريعي ورئيس رابطة علماء المسلمين في فلسطين، فقال: "فيما يتعلق بتطبيق الشريعة فإن الحركة الإسلامية تناضل من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية تطبيقاً كاملاً، ولكن لا يمكن تطبيق ذلك في ظل الاحتلال". وأضاف: "نحن مشروع إسلامي نهضوي وقناعتنا أن الإسلام متجذر في شعبنا مهما حاول أعداء الإسلام إبعاد الشعب عن الإسلام عن طريق العلمانية والشيوعية والإلحاد". وقال أيضاً: "نحن نؤمن بمبدأ التدرج في تطبيق الشريعة الإسلامية، كوننا نحمل فكرة إسلامية ولنا مشروعنا الإسلامي. ولكننا في الوقت نفسه لن نتخذ قرارات متسارعة، ولن نصدر البيان رقم واحد في تطبيق الشريعة حيث أننا نؤمن بالتدرج".<sup>45</sup>

بدورها، خطت النائبة منى منصور<sup>46</sup> خطوة كبيرة في هذا المجال عندما قالت: "في هذه المرحلة نحن لا نفكر في إقامة دولة إسلامية، أو في تطبيق الشريعة، بل نعمل على إقامة دولة مدنية، وسنعمل على توعية الناس على ضرورة إقامة مثل هذه الدولة وإقناعهم بذلك". وأضافت أن "تطبيق الحدود الشرعية حالياً مستحيل دون وجود دولة إسلامية"<sup>47</sup>.

في نفس الإطار تحدثت وزيرة شؤون المرأة، د. مريم صالح فقالت: "نحن ندرك أن هناك تخوفاً من أسلمة القوانين لدى بعض الاتجاهات والفئات، ولكننا لم نطرح ذلك، ولدينا أولويات أخرى". وأضافت: "أسلمة القوانين مرتبط بوجود الدولة، ومع ذلك فنحن نختلف عن أي فصيل آخر من جانب أن التنفيذ سيكون بروح إسلامية. أما إذا وجدت قوانين تعارض الشريعة الإسلامية فإن أي حكومة، حتى غير حكومتنا، سترفض تلك القوانين كما حدث في المجلس التشريعي السابق. المحافظون في حركة فتح كانوا يرفضون مثل تلك القوانين التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وفي المقابل إذا توفر قانون مدني لا يتعارض مع أحكام الشريعة نحن نقبل به. هناك ثوابت لا يمكن الحيد عنها، وهناك مساحة للاجتهاد يجب الاستفادة منها"... وحاولت الوزيرة تكثيف رأيها في هذا الموضوع فقالت: "لن نقوم حماس بالانقلاب على القوانين لأنها لا تتناقض مع الشريعة الإسلامية... الحكومة لن تجبر الناس على تبني القوانين الإسلامية، وفي الوقت نفسه لن نقبل وضع قانون علماني وإجبارنا عليه"<sup>48</sup>.

كما خطى البعض خطوة أخرى إلى الأمام في طريق طمأنة المتخوفين من إقدام حكومة حماس على تطبيق الشريعة. لقد صرح أحمد مرعي، نقيب الأطباء في محافظة جنين بوضوح قائلاً بأن حماس لن تسعى لأسلمة القوانين، وهي الآن مشغولة بالهم الوطني، وتطلع لطرح برنامج وطني وليس طرح برنامج اجتماعي يتعلق بسن قوانين تنبع من الشريعة الإسلامية، فالموضوع الاجتماعي لدى الحركة مؤجل على حساب تقدم المشروع الوطني<sup>49</sup>. أما محمد عدس<sup>50</sup> فقال: "بالنسبة لأسلمة القوانين فكثير منها إسلامي الآن، وأي تغيير يتم بالتوافق مع الرؤى الأخرى"<sup>51</sup>.

ومن جهته، قال محمد البرغوثي، وزير العمل في حكومة حماس، أنه من المعروف أن تيارات الإسلام السياسي تسعى إلى إقامة دولة إسلامية، لكنها تختلف في المفاهيم والأساليب وطرق الأداء. وأضاف: "نحن كحركة إسلامية وسطية ندعو لإقامة الدولة الإسلامية على قاعدة لا إكراه بالدين، فالحركة الإسلامية في فلسطين تختلف عن حركة طالبان وتنظيم القاعدة، ولا تؤمن بالإرهاب الفكري، بل تؤمن بحرية الفكر عند الإنسان وتستند إلى ثقافتها بأن المجتمع الفلسطيني لديه توجه ديني على الفطرة، لكنها ترفض فرض المظاهر الإسلامية كنوع من الغصب الفكري، سواء من خلال فرض المظاهر المألوفة للعين (اللباس، الأجواء) إضافة إلى فرض الحجر الفكري. إن خصوصية الوضع الفلسطيني تحتم علينا أن يكون توجهنا مختلفاً عن توجه الحركات الإسلامية في الخارج"<sup>52</sup>.

تدرك حماس، رغم ما قيل، أنه ليس بمقدورها تعديل القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، فالمادة المائة والعشرون من القانون الأساسي المعدل تنص على أنه: "لا تعدل أحكام هذا القانون الأساسي المعدل إلا بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس التشريعي". ورغم الأغلبية التي تتمتع بها حماس في المجلس التشريعي، إلا أنه ليس بمقدورها تحييد أغلبية ثلثي أعضاء المجلس، وبالتالي لا

يمكنها دستورياً أن تجري تعديلاً على القانون إلا بالتوافق مع القوى الأخرى الممثلة في المجلس.

إن الكثيرين من الذين دخلوا العمل السياسي المباشر في حماس حاولوا التأكيد على أن برنامجها هو برنامج عملي يفسح المجال للتعاون مع الآخرين. على سبيل المثال صرح سعيد دويكات أن برنامج حماس يلامس الواقعية، ويحمل المفهوم الإسلامي الوسطي وليس المتشدد، وبرنامجها موافق على التعددية السياسية، وقبول الآخر، ومبادئ الديمقراطية، والتدرج في تطبيق الشريعة، والإيمان بالتعامل مع مجتمع مسلم وليس إسلامياً، وبالتالي فإن برنامجها السياسي والاجتماعي ليس علمانياً بقدر ما هو يلامس حاجات المجتمع.<sup>53</sup>

وأضاف دويكات، أن التشريع الموجود حالياً لا يلبي طموح الناس، ولكن لدى الحركة أمر مهم وهو أنه لا بأس لديها في دخول قوانين أخرى طالما أنها لا تتعارض مع الإسلام. وفي نفس الوقت تلمي طموح الناس. أن حماس برأيه لن تفرض نظاماً دينياً على الناس، لن تغلق الخمارات، أو تفرض الحجاب، لكن إذا استطاعت أن تحوّل محلاً لبيع الخمر لمحل بقالة بالإقناع فلن تتردد ولكنها لن تغصب الناس على ذلك بالإكراه.<sup>54</sup>

لم يكن بلال العبوشي بعيداً في رأيه عن ذلك فيقول: "على الأقل في هذه المرحلة الهدف ليس تطبيق الشريعة الإسلامية بحرفيتها، إنما على حماس مراعاة ظروف الناس الخاصة والعامة".<sup>55</sup> في نفس الإطار أفادت عريب سمور بأن حماس "لن تجبر أحداً على الالتزام بما لا يريد، لكن لكل مجتمع هوية ثقافية يلتزم بالحفاظ عليها. في إسرائيل التي تدعي العلمانية لا يجرؤ حتى رئيس الوزراء على إجراء مكالمة هاتفية يوم السبت، وفي فرنسا منعت الحجاب للحفاظ على المظهر العلماني للدولة، عندنا تؤكد أننا كشعب فلسطيني نلتزم بطبيعتنا بتعاليم الإسلام، والناس يعرفوننا وانتخبونا في البلديات والمجلس التشريعي بناءً على ذلك".<sup>56</sup>

أما محمد القيق، فقد وجد عذراً لحركة حماس كي تؤجل تبني الشريعة الإسلامية، فالحركة التي خاضت الانتخابات التشريعية بقائمة التغيير والإصلاح "تمر الآن في مرحلة التغيير وعندما تصل مرحلة الإصلاح فإن الحركة ستعمل على إصلاح القوانين حسب الظروف لتناسب وأحكام الشريعة الإسلامية، وعندئذ لن تراعي وجهات النظر الأخرى".<sup>57</sup> قريباً من ذلك كان رأي أحمد أبو حلبية الذي أفاد مباشرة "أن المجلس الجديد سيعمل على أسلمة القوانين الفلسطينية وعلى رأسها قانون العقوبات".<sup>58</sup>

كما أن محمود الرمحي<sup>59</sup> قد ذكر أن مشاركة الحركة في الانتخابات "تأتي على قاعدة تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا جزء من تطبيق الشريعة الإسلامية، بل هو الأكبر مساحة في الشريعة الإسلامية، ومن الخطأ حصر الشريعة الإسلامية في بعض أحكام القانون الجنائي".<sup>60</sup>

مما تقدم، نلاحظ عدم التجانس بين مواقف رموز حماس المختلفين فيما يتعلق بمسألة تطبيق الشريعة، مما يدل على أنه لا توجد سياسة موحدة أو موقف متخذ من قبل الحركة نفسها في هذا



المجال، ويبقى الأمر للأفراد أنفسهم. لكن هناك في إجابات الأشخاص على هذا السؤال الهام ما يلفت الانتباه حقاً. مثل القول أن برنامج حماس "ليس علمانياً ولكنه يلامس حاجات المجتمع"، وأن ذلك البرنامج "يسعى إلى التدرج في تطبيق الشريعة"، والقول أنه "على الأقل في هذه المرحلة الهدف ليس تطبيق الشريعة بحرفيتها"، وأن "تطبيق الشريعة يتم عندما تصل الحركة إلى مرحلة الإصلاح وعندئذ لن تراعي وجهات النظر الأخرى"، و"تطبيق العدالة الاجتماعية هو تطبيق المساحة الأكبر من الشريعة"، وأنها "سنعمل على أسلمة القوانين لأننا كشعب فلسطين نلتزم بطبيعتنا بتعاليم الإسلام".

مما تقدم نستطيع ملاحظة الآتي:

- أن مفهوم العلمانية ما زال يقع في خانة السلبي جداً وأحياناً بشكل غير مبرر حتى عند أولئك الإسلاميين الذين يريدون "الاهتمام بالأمور المجتمعية" بمعنى مراعاة الواقع الاجتماعي والذي يعني شكلاً من أشكال العلمانية في النهاية.
- كل الذين تحدثوا من أنصار حماس في موضوع تطبيق الشريعة اتفقوا على عدم نفي أن ذلك الأمر واجب الوجود كون حماس حركة تتبنى المرجعية الدينية، لكن الاختلاف تم في درجة الوتيرة التي سيتم بها اعتماد الشريعة، وفي المتطلبات التي يجب توفرها لذلك.
- إن ذهاب البعض إلى اعتبار أن عدم تطبيق الشريعة يشكل خروجاً عن طبيعة الفلسطينيين في حين يرى آخرون أن تطبيق العدالة الاجتماعية هو جزء رئيسي من تطبيق الشريعة، يدل على أن التفاعلات داخل الحركة قابلة للذهاب بها إما إلى مواقف ميتافيزيقية أكثر أو مواقف اجتماعية دنيوية أكثر.
- لا تجد حركة حماس نفسها مضطرة للخوض في هكذا نقاش (تطبيق الشريعة) على المستوى الرسمي، لكنها ليست بعيدة عن هذا النقاش الدائر من ناحية عملية. وباعتقادي أنها سترد في حال رأت تحركاً عملياً باتجاه شكل من أشكال الحد من التأثير الديني (العلمنة)، وهي تتصرف غالباً بناء على كونها حركة محافظة أكثر من كونها حركة دينية، بمعنى رغبتها الإبقاء على الأمور على ما هي عليها.

إن المجتمع الفلسطيني منقسم فكرياً بين متدينين ودنيويين فيما يتعلق بشكل الدولة، ويبدو أن كلا الطرفين غير راض عما هو قائم الآن، فالمتدينون غير راضين لأنهم يعتبرون السلطة علمانية، فهناك قوانين ودستور وأليات دنيوية، والعلمانيون غير راضين لأنهم يعتبرون السلطة دينية أكثر مما يجب، فهناك نص في القانون الأساسي يشير إلى دين الدولة، وهناك مرجعيات دينية للقواعد السلوكية والأخلاقية والقيمية العامة.



## حماس ... آليات العمل في النظام السياسي الفلسطيني

لم تزل تجربة حركة حماس في السلطة ضئيلة لنستطيع الحكم ما إذا كانت تعتمد، أو معنية في أن تعتمد، النظام الديمقراطي أو الشوري حسب الفهم الإسلامي الذي قد يعني الديمقراطية المتعارف عليها، أو يعني النظام السلطاني ألدولتي الإسلامي، أو قد يعني أي اجتهاد آخر لشكل نظام الحكم.

وحيث التجربة ضئيلة تلجأ حماس إلى فكر وتجارب الإخوان المسلمين. الحركة الأم. في المجال المعني، وبخاصة فيما يتعلق بنظام الحكم. وكما هو معروف فإن حركة الإخوان المسلمين سعت لإيجاد دولة إسلامية في إحدى الدول العربية القوية مثل مصر، السودان، سوريا والعراق، لكن فلسطين ليس فقط بسبب كونها بلداً يقع تحت الاحتلال، بل لكونها بلداً صغيراً وفقيراً لم تكن على أجندة الإخوان نهائياً. لذلك لم يكن في بداية الثمانينيات مشروع لدى حركة الإخوان خاص بها في فلسطين، فكل ما كانت تقوم به هو الرد على الشيوعيين ومواقفهم أو الرد على بعض المظاهر الاجتماعية كما حدث في قطاع غزة في مجال بيع المشروبات الروحية.

تاريخياً، ومنذ تبلور الكتل الإسلامية في الجامعات والمؤسسات الفلسطينية الأخرى في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، لم يكن ما يمنع تلك الكتل من استخدام آليات ديمقراطية في سياق تنافسها مع الحركات الوطنية المنافسة، فشاركت في مختلف الانتخابات التي جرت في الأراضي الفلسطينية، ابتداءً من انتخابات النقابات والجمعيات ومجالس الطلبة، وانتهاءً بالانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في فلسطين في شهر يناير العام 2006. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن مقاطعة حركة حماس للانتخابات التشريعية الأولى عام 1996 كان على خلفية سياسية وليست دينية، رغم سعي الحركة لدعم موقفها دينياً.

هناك في مواقف الحركة وفي أقوال رموزها ما يدعم قبولها بالديمقراطية بالمفهوم المتداول عالمياً، والذي يعني القبول باللجوء إلى الشعب كمصدر للسلطة وبتداول السلطة والتعددية السياسية والفكرية. يقول عضو المجلس التشريعي محمود مصلح: "نحن نؤمن بالتعددية السياسية، وبتداول السلطة، وبمبدأ الديمقراطية والانتخابات وخيارات الناس، ولن تقوم الحكومة التي ترأسها الحركة بحظر الأحزاب اليسارية كالحزب الشيوعي الفلسطيني وغيره".<sup>61</sup>

يدعم هذا الرأي ما ذهب إليه بلال العبوشي من أنه يجب أن تكون السلطة (أي حماس) مؤمنة بمبدأ التداول السلمي للسلطة، ولكن فتح لا تؤمن بذلك من خلال تعطيلها للحكومة الحالية.<sup>62</sup> يؤيده في ذلك المحامي فاضل بشناق الذي ذهب إلى أن معالجة المشاكل الداخلية يجب أن تتم بالحوار الوطني الشامل.<sup>63</sup>

يعتقد أن اقتراب حماس من القبول بالآليات الديمقراطية للحكم وممارسة تلك الآليات، يأتي

لعوامل عديدة تتعلق ليس فقط بمخزونها الفكري الممتد من الإخوان المسلمين، بل أيضاً من الظروف الموضوعية التي تفرضها القضية الوطنية الفلسطينية، والتي يفترض أن تجعلها أكثر واقعية من برنامج الإخوان المسلمين التقليدي. فطبيعة الصراع في فلسطين تحتم على حماس إقامة علاقات ايجابية مع الحركات التحررية والأنظمة المتعاطفة مع القضية الفلسطينية بغض النظر عن ديانتها أو شكلها أو لونها.

أما على المستوى الداخلي، فإن حركة حماس مضطرة لأن تراعي التنوع الموجود داخل المجتمع الفلسطيني بما يحتم عليها إيجاد أدوات مشتركة للتعايش مع الآخرين، لا سيما ونحن نتحدث عن حركات مثل فتح أو اليسار، فهي بحاجة إلى رصيد وطني خاصة وأن البرنامج الوطني الذي تتبناه ضد الاحتلال هو برنامج قومي إسلامي مما يحتم عليها جمع أكبر قدر من الأصدقاء، وأقل قدر من الأعداء، وبخاصة في ظل الحصار الذي فرضه عليها المجتمع الدولي.

تشير كثير من الوقائع إلى سير حماس باتجاه القبول بالديمقراطية أو التعايش معها، إما بحكم الواقع أو بحكم وجود مصلحة لها في ذلك كونها قوة كانت في المعارضة لفترة طويلة وتعرضت للاضطهاد وبخاصة بعد إنشاء السلطة الفلسطينية بعد أوسلو، فوجدت في الديمقراطية سلاحاً بيدها في وجه مضطهديها المحليين، وكذلك سلاحاً بيدها في وجه مضطهديها الدوليين المتمثلين في أمريكا وإسرائيل وكثير من الدول الأوروبية كونها جاءت إلى السلطة نتيجة انتخابات نزيهة وشفافة، لكن لم يتم القبول بنتائج تلك الانتخابات من قبل تلك الأطراف، فباتت حماس هي الأكثر تمسكاً بالديمقراطية من تلك الجهات. لقد ذهب البعض في علاقته الأدوات الديمقراطية محبذاً لها لا لشيء إلا لأنها الوسيلة الأنجع لمحاربة الديمقراطية الغربية، حيث يجب محاربة الديمقراطية باسم الديمقراطية.<sup>64</sup>

لقد قدمت تجربة حماس منذ إنشائها في أواخر 1987 الكثير من الشواهد على تصالحها مع الديمقراطية، متجاوزة الإشكاليات التي حدثت قبل تأسيسها في أوائل الثمانينيات، حيث كان في التجارب الأولى للكتل الإسلامية ما يشير إلى علاقة سلبية جداً في العلاقة مع الآخر، وفي القبول بقواعد الديمقراطية بصورة عامة.

فبعد التأسيس، ومن ثم بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى أصبح لدى الحركة مقاربات مختلفة، فهي لم تحاول فرض نظمها مهما احتدمت الصراعات والاختلافات، وقبلت بالتداول السلمي للسلطة، وقبلت بالأدوات الديمقراطية كحكم في علاقتها مع الآخرين، وفي كل المواقع التي أجريت فيها الانتخابات وشاركت فيها الحركة قدمت نموذجاً يؤكد على تمسكها بكل شعاراتها فيما يتعلق بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، ولم يكن هناك من تجارب تشير إلى غير ذلك.<sup>65</sup>

لكن الجانب الايجابي في سلوك حماس الديمقراطي ليس هو الوحيد في كامل المشهد الفكري والسلوكي الحمساوي. حيث توجد الكثير من الآراء بين مناصري الحركة، وبخاصة من رجال الدين المحترفين أو الأكاديميين الدينيين التي تذهب يميناً نحو حرفية التمسك بالأيديولوجيا وتطالب

بفرض الإسلام على الناس وكأننا في القرن الثاني الهجري، ولا تراعي متطلبات الزمان والمكان وتغيير الفتوى مع تغير الواقع".<sup>66</sup>

هناك في حماس، خاصة من بين الجيل الذي أتى إلى الحركة من صفوف الإخوان المسلمين، مَنْ يعارض بين الديمقراطية والشورى، بل يعتبر الشورى حالة أكثر رقياً من الديمقراطية. فالشيخ حامد البيتاوي على سبيل المثال يقول: "نحن نؤمن ونقر بمبدأ الشورى، وأما الديمقراطية الغربية فهي كاذبة. لقد نادى الغرب بالديمقراطية ولكن عندما تأتي نظم إسلامية للحكم عن طريق الديمقراطية مثل تركيا والجزائر وفلسطين نجد أن الغرب يرفضها، فديمقراطيته مزيفة ومكشوفة".<sup>67</sup>

وعلى مستوى السلوك، والحديث هنا عن السلب فيما يتعلق بعلاقة الحركة بالديمقراطية فلم تعمل حماس أثناء وجودها في المعارضة كحركة معارضة في نظام ديمقراطي، بمعنى أنها لم تحاول التأثير في التشريع وفي قرارات السلطة التنفيذية من خلال آليات العمل الديمقراطي، بل تصرفت كحركة أقرب إلى العمل السري منه إلى العمل العلني. ويظن أحياناً أنها لجأت لتوظيف أعمالها كحركة مقاومة ضد الاحتلال في الصراع على السلطة.

ومما ينعكس سلباً على موقف حماس من الديمقراطية مسألة استخدام البعد الديني والإعلان عن فتاوى أجهزتها الدعوية في دعم أو مناهضة بعض الأعمال السياسية أو الجماهيرية مثل الإضراب الذي خاضه موظفو القطاع العام منذ مطلع شهر أيلول (سبتمبر) 2006. فبغض النظر عن الآراء المختلفة حول هذا الإضراب وإن كان سياسياً أو ليس كذلك، أو إذا كان انحرف بوسائله عن المشروع أم لم ينحرف، يبقى الإضراب من حيث المبدأ حق ووسيلة ديمقراطية، واستخدام مؤسسة كرابطة علماء المسلمين للدعوة لعدم الإضراب وإلى إطاعة أولي الأمر تبقى وسيلة غير مألوفة في العمل الديمقراطي.<sup>68</sup>



## الإسئجاب بالفنوى

### فتاوى شرعية تسبق الانتخابات

استمرت حركة المقاومة الإسلامية حماس في إصدار الفتاوى الشرعية، في العديد من القضايا ذات الطابع السياسي، إما عبر لجنة الإفتاء التابعة لها، أو عبر هيئة علماء فلسطين المشكلة في جزء كبير منها من قياداتها ورموزها الدينية. ولعل لجوء الحركة إلى إصدار مثل هذه الفتاوى لدعم مواقفها وتوجهاتها السياسية يدخلها في مآزق من المفترض أنها في غنى عنها. ولا شك أن هذه الفتاوى موجهة إلى عناصرها قبل غيرهم للتأثير عليهم، وإعطاء تلك القضايا بعدها الديني، أو إلباسها لباساً شرعياً.

بعد الموقف السياسي الذي اتخذته حركة حماس من الامتناع عن المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام 1996، أصدرت الحركة فتوى شرعية تجيز لها المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية الفلسطينية التي جرت منذ العام 2004. حاولت الحركة بعد ذلك تفسير أن موقفها من عدم المشاركة في انتخابات 1996 كان موقفاً سياسياً وليس شرعياً. وفي هذا الصدد، يقول سامي أبو زهري، الناطق الرسمي باسم الحركة أن "لا شيء تغير في موقف حماس، فحماس تنطلق في مواقفها من منطلقات شرعية، وهي بالتالي ترفض اتفاقات أوسلو، ولهذه اللحظة فحماس كانت قد رفضت المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى التي أجريت على الساحة الفلسطينية لارتباطها بمرجعيات أوسلو، ولهذا الوقت تؤكد على أن مشاركتها مرهونة بالإطار والسقف السياسي التي ستجرى تحته الانتخابات، فهي تؤكد أن مشاركتها في الانتخابات التشريعية مشروطة بشروط واقعية وليست شاذة وشعبنا الفلسطيني يتطلع إليها متمنية بأن تجرى الانتخابات بعيداً عن أوسلو، وأن تجرى وفق مرجعية وطنية يتفق عليها بين الجميع.<sup>69</sup>

وفي وقت لاحق قال أبو زهري أن "حركة حماس تستند في كل مواقفها على تأصيل فقهي دقيق. وجمهور الفقهاء المعاصرين يقولون بجواز المشاركة في المجالس التشريعية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة. وهذا يستند إلى آيات وأحاديث تحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووصول صوت الإسلام إلى موطن صنع القرار، سيكون أجدى في إيصال رسالة الإسلام، وتحقيق الصالح العام. وهناك أيضاً مشاركة سيدنا يوسف عليه السلام في حكومة الفرعون خير دليل على ذلك. والنجاشي رحمة الله عليه، كذلك كان موقفه وعدم ممانعة النبي عليه الصلاة والسلام له من البقاء على سدة الحكم. كذلك من خلال الموازنة بين المصالح والمفاسد التي تختلف بالتأكيد باختلاف البلدان والأحوال، وهذا ما استدعى أن تمضي حماس شهوراً عديدة في مناقشة موضوع المشاركة في أطرها الشورية حتى وصلت إلى قرار المشاركة بناء على مصالح كثيرة يمكن أن تجنبها حركة حماس لشعبها الفلسطيني ولقضيبتها العادلة. فالاحتكام في هذه المرحلة لن يكون إلى أوسلو، بل الاحتكام إلى إرادة الشعب الذي يتمسك بحقوقه، والذي سيختار من يمثله في المجلس التشريعي. فالملاحظ أن

هناك تغييرات في الواقع الفلسطيني فرضتها المقاومة والانتفاضة بخلاف ما كانت عليه الساحة في الانتخابات السابقة، والتي كانت تكريسا لمنهج أوسلو بعد عودة السلطة الفلسطينية. وهذه المتغيرات التي تحظى بغالبية بين أوساط شعبنا هي مرتكز أساس لحركة حماس في مشاركتها، فلا يمكن بحال أن تتنازل عن الثوابت الوطنية. وستبقى حماس كذلك حتى تحقق أهداف شعبها التي قامت من أجلها".<sup>70</sup>

ومن أجل حث عناصرها على التسجيل، أصدرت حركة حماس فتوى شرعية من لجنة الإفتاء التابعة لها بتاريخ 2004/9/17 تؤكد فيها على تضافر الأدلة من القرآن والسنة على مشروعية الانتخابات في الفقه الإسلامي. وترى أن الفقهاء يربطون الانتخابات بالشهادة حيناً، وبالأمانة حيناً آخر. فإذا احتاج المسلمون شهادة أحد منهم بعينه ولا يستغنون عنها لإصلاح فساد أو إقامة عدل أو رد حق لأصحابه، تصبح واجباً دينياً أن يتقدم للشهادة. فلو امتنع عن الحضور للشهادة يكون قد تسبب في تعريض الحقوق للضياع فيصبح بذلك آثماً. ولذلك اعتبرت الدعوة للانتخابات هي دعوة للإدلاء بالشهادة. وعدت المشاركة في الانتخابات "فريضة"، والتخلف عنها كبيرة في الظروف العادية، أما في الظروف الاستثنائية ومرحلة الاستضعاف يكون وجوبها أكداً، ويكون الامتناع عنها شيئاً نكراً".<sup>71</sup> والفتوى تعتبر أن منح الصوت لغير أهله يتنافى مع وجوب أداء الأمانات إلى أهلها، والحكم بين الناس بالعدل. فضلاً عن أنها شهادة زور معدودة من أكبر الكبائر.

وكتب الدكتور يونس الأسطل، وهو من قادة الحركة والمحاضر في كلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية في غزة، في مقالة له في صحيفة الرسالة أن "الظروف الاستثنائية تجيز للمسلم أن يزاحم الحكومات الوثنية أو العلمانية، ليشترك في صنع القرار بدل أن يكتوي به، ولا حيله له في تغييره، أو تخفيف وطأته، وأن أهون الشرين، وأخف الضررين أن يكون شريكاً في القرار الذي يخدم دينه وأمتة وهو وإن لم يجلب خيراً كثيراً دفع شراً كبيراً". وقد استند في موقفه هذا على قبول النبي يوسف منصباً رفيعاً في نظام غير إسلامي.<sup>71</sup>

إن د. الأسطل لا يلجأ هنا لاستخدام التأسيس الفقهي للمشاركة في الانتخابات كوسيلة لإرساء نظام ديمقراطي، وإنما يعود بخطاب حركة حماس للوراء، ليلاصم به ذلك الخطاب الذي كان سائداً في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ألا وهو مزاحمة الدولة الوثنية أو العلمانية. على حد قوله. واعتبر ذلك أهون الشرين.

ومن جهتها، أصدرت رابطة علماء فلسطين بتاريخ 2005/5/18 فتوى شرعية حول جواز المشاركة في الانتخابات. وقالت الرابطة: "نظراً لكثرة الأسئلة التي وردت عن العملية الانتخابية، وجوازها أو حرمتها، فقد سبق وقد أفتى علماء الأمة بجوازها، لأن أمير الأمة يعمل لدى الأمة أجيالاً، ينصح لها، ويدافع عن حقوقها، وللأمة الحق في تعيين الأمير الذي ترخصه ليعمل لها على أجر، وللأمة الحق في اختيار حكماؤها وعلمائها المؤهلين ليكونوا في المكان الأعلى لتسيير البلاد، وسوس العباد، بالرفق واللين، والحزم المبين، كل في مجاله الذي يُحْتَمُّه، ومساءلة الرئيس والوزراء والمدراء وغيرهم ممن هم أهل للسؤال، ومحاکمتهم، وإعطائهم الثقة أو حجبها عنهم. وكل ذلك لا يصلح إلا إذا كان القوي



الأمين هو المؤهل لأن ينتخب".

وجاء في الفتوى: "لا يصلح حال الناس إذا سادهم الجهلة، فكيف إذا سادهم من جرب حالهم فأضاعوا البلاد، وأفسدوا العباد، وأشاعوا الفوضى والزنا وشرب الخمر". وقالت: "أخي المسلم لا تتردد في التسجيل في سجل الانتخاب لتضع غداً الرجل المناسب في المكان المناسب. وإلا فأنت آثم، لأنك أعنت الظالم على بقاءه، والمجرم على فساده، وكنت مؤيداً لأن يبقى أهل الفساد على فسادهم، ولم ترح إصلاحاً ولا تغييراً".

وتساءلت الرابطة "كيف يحصل التغيير والإصلاح إذا تخلت أنا وأنت وهو وهي، فمن الذي سيغير الفساد؟! ومن الذي سيصلح ما أفسد المفسدون؟!". وقالت: "إن الواجب يملئ علينا نحن في أرض الإسرء والمعراج، أن نتضافر جهودنا لتكون صفواً واحداً أمام العدو، وأن نريه من أنفسنا وحرصنا على ديننا وشعبنا وأرضنا ما يسوؤه، ويثلج صدور عباد الله المؤمنين في شتى بقاع المعمورة. وهذا لا يكون إلا بالقيام بالواجب الذي أملاه علينا ديننا، من وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وإلا نكون قد ضيعنا الأمانة التي أبت السماوات والأرض والجبال حملها، وحملناها نحن بني الإنسان".<sup>72</sup>

إن هذا الخطاب، الذي صدر عن هيئة علماء المسلمين في فلسطين، وهي هيئة يجب أن تمثل المسلمين المتدينين كافة، وليس فئة بعينها، أو حزباً سياسياً بعينه، جاء ليخدم قرار حركة حماس بالمشاركة في الانتخابات. ولا يخلو هذا الخطاب من استخدام المفاهيم التي استخدمتها حماس في برنامجها الانتخابي، بل وتضمن اسم القائمة التي خاضت الانتخابات بها، كقوله: "ولم ترح إصلاحاً ولا تغييراً"، و"كيف يحصل التغيير والإصلاح".

## فتاوى مضادة

وعلى الرغم من تأكيد قيادات حركة حماس على اتخاذ قرار المشاركة في الانتخابات عبر نقاش معمق داخل الأطر الشورية للحركة، واستناداً لتأصيل شرعي، أصدر الشيخ أحمد نمر، أحد أبرز قادة حماس في جنوبي قطاع غزة، فتوى تحرم المشاركة في الانتخابات التشريعية بالترشيح أو الانتخاب. وقال نمر في فتوى وزعت على وسائل الإعلام "إنها حرام شرعاً"، منتقداً بشدة مشاركة حركة حماس في هذه الانتخابات. وقال: "لم تختلف الظروف الآن عن انتخابات 1996 وإنها جميعها تقع تحت سقف أوصلو، ثم أين شرعية المقاومة وأولويتها لتحرير فلسطين في برنامج الحركة الانتخابي".<sup>73</sup>

## وجوب الحنث

لقد استخدمت حركة حماس الدين بشكل واضح في خدمة أهدافها السياسية، وتحولت الفتاوى الصادرة عن رابطة علماء فلسطين إلى أحد أشكال الدعاية الانتخابية للحركة. فرداً على شكوى من أحد المواطنين الذين اضطروا تحت وطأة الحاجة إلى القسم على مساندة مرشح بعينه، دعت رابطة علماء فلسطين في فتوى المواطنين إلى انتخاب من يعتقدون أنه الأصلح والأكفأ، ومخالفة أي إيمان

قد يكونون اضطروا إليها تحت ضغوط أو إحراجات لانتخاب قوائم بعينها. وجاء في نص الفتوى أن: "اليمين التي ذكرت في السؤال هي يمين إكراه، يجب على الحالف أن يحنث فيها، ويجب عليه أن ينتخب من يظنه الأصح، ثم لا كفارة عليه، ودليل ذلك ما ورد عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لَأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا وَالنَّسِيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ".<sup>74</sup>

ولم يقتصر جواز الحنث في هذه الحالة على المكرهين فقط؛ حيث أشارت الفتوى إلى أنه "إذا حلف الحالف دون أن يكون مكرها؛ فيجب عليه أيضا الحنث في يمينه، ويجب عليه أن ينتخب من يظنه الأصح، وتجب عليه إضافة لذلك الكفارة". واستدلت في هذه النقطة بحديث "عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ... فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِهَا وَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ".<sup>75</sup>

لقد اتهم بعض عناصر حركة فتح حركة حماس بإصدار فتاوى تجيز قبول الرشاوى إبان الحملة الانتخابية. ففيما يتعلق بالأموال التي يدفعها بعض المترشحين مقابل انتخابهم، قالت الرابطة في فتاواها: "الأموال أو الأشياء التي تقدم للمواطنين رشوة لتزوير الانتخابات وإعطاء صوتهم لمن لا يستحقه لا ضير أن يأخذوها إن كانوا محتاجين لها، بشرط أن ينتخبوا الأصح والأقوم والأقدر على حمل هذه المسؤولية". وأضافت: "وإن كان الأخذ غير محتاج فعلية أن يأخذها، ولا يردها إلى الراشي بأي حال من الأحوال، وأن يقوم بالتصدق بها على من يستحقها من الفقراء والمساكين والمحتاجين".<sup>76</sup>

وردا على سؤال حول عدم توجيه رابطة علماء فلسطين الدعوة في فتاواها إلى الناس لرفض الرشاوى في مثل هذه الحالة من الأصل، قال د. سالم سلامة رئيس رابطة علماء فلسطين بقطاع غزة لإسلام أون لاين نت: "يرفض الرشوة من هو مالك لأمره وزمامه، لكن هناك أشخاص من بعض الفصائل، يتم إجبارهم على إقسام أيمان مغلظة، ونقول لهم: لا حرج في هذه الأيمان واحنثوا فيها".<sup>77</sup>

## الفتوى مرة أخرى

مما تقدم، لاحظنا أن حركة حماس استنجدت بالفتاوى الشرعية في العديد من القضايا التي تخدم أهدافها السياسية، سواء تلك المتعلقة بقرار المشاركة في الانتخابات، أو تلك التي تتعلق بقضايا فرعية في هذا المجال، وبخاصة تلك الفتوى المتعلقة بتقديم "رشاوى" للناخبين لكسب أصواتهم. وبعد فوزها في الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة الفلسطينية من أبناء الحركة، استمرت الحركة في إصدار العديد من الفتاوى عبر جهات فتوى تابعة لها، أو قريبة منها.

ففي أعقاب دعوة الرئيس محمود عباس بتاريخ 2006/6/10 لإجراء استفتاء شعبي حول ما عرف بوثيقة الأسرى، أعلنت حركة حماس عن رفضها فكرة الاستفتاء، كما جاء على لسان عدد من قادتها السياسيين، ومبدأ الاستفتاء كما جاء عبر فتوى أصدرتها رابطة علماء فلسطين بعنوان "التأصيل

الشرعي لمسألة الاستفتاء التي دعا إليها الرئيس أبو مازن واستدلالاته الشرعية عليها".

فقد وصف مشير المصري، وهو من أبرز نواب حركة حماس في المجلس التشريعي، دعوة الرئيس عباس الشعب للاستفتاء على "وثيقة الأسرى" بأنها "بمثابة إعلان انقلاب ضد الحكومة". وأعلن سامي أبو زهري الناطق باسم حماس رفض حركته القاطع لدعوة عباس للاستفتاء. وقال: "هو (عباس) جعل سيف الوقت والحوار مشرعا منذ البداية، رغم أن الحوار لم يبدأ أصلاً حتى يفشل وينتهي ونذهب إلى الاستفتاء، ونحن في حركة حماس لم نشارك في جلسات الحوار حتى يقال إنه فشل". فيما اعتبر د.خليل أبو ليلة، القيادي في حماس أن "الرئيس عباس لم يستند لأي وضع دستوري أو قانوني في إعلانه هذا". وقال: "إنه لأمر في غاية الخطورة أن يقدم أكبر مسئول في السلطة على فعل ليس له سند قانوني".

ولتدعيم هذا الموقف السياسي، أصدرت رابطة علماء فلسطين فتوى شرعية ترفض الاستفتاء، وجاء فيها: "إن الرجوع إلى الشرع الحنيف هو الأصل الأوحد الذي ينبغي أن تلجأ إليه عند الاختلاف، ذلك لأن الله تعالى يقول: "... فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول". وعملاً بهذه القاعدة فإننا نجد من واجبنا الشرعي أن نضع التأصيل الشرعي الصحيح لمسألة الاستفتاء سواء من جانب الاستدلال أو من جانب المأل، وكل ذلك معتبر في شرعنا الحنيف وذلك على النحو التالي :

#### أولاً: من جانب الاستدلال :

لقد استدلل الرئيس أبو مازن بمسألتين شرعيتين هامتين هما :

**المسألة الأولى:** استدلاله بقوله تعالى على لسان بلقيس: "يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون".

إن استدلاله بهذه الآية للاستفتاء الذي دعا إليه استدلال باطل، وذلك لأن الملأ الذين عرضت عليهم بلقيس ليسوا هم الشعب بأسره، وإنما هم أشراف القوم كما يقول المفسرون، ما يعني في عرفنا "المجلس التشريعي"، وكذلك لأن الاستفتاء هنا يقصد به الشورى، وهذا مبدأ معتبر شرعاً وعليه أدلة كثيرة منها "شاورهم في الأمر"، وأمرهم شورى بينهم". وأيضاً فإن بلقيس قد اعتادت أن تفعل ذلك وأن تمارس هذا الاستفتاء الذي هو الشورى في كل المسائل المهمة بدليل قوله تعالى على لسانها: "ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون"، وليس القضية انتقائية لمسألة تضعف طرفاً وتقوي آخر.

**المسألة الثانية:** استدلاله بالقاعدة الفقهية الأصولية "الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد نص بالتحريم" استدلال باطل للوجوه التالية:

(1) إن القاعدة هي قاعدة شرعية محضة، وهي تعني سكوت المشرع عن فعل ما تسهياً للناس وترك الأمر لهم على سبيل الاختيار والتخفيف، والاستدلال بها للاستفتاء مخالف للمسألة من أساسها على هذا الاعتبار.

(2) إن الاستدلال على قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة مع الافتراض الجدلي للأخذ بها، لا يجوز أن ينقل الأمر المباح إلى الوجوب أو التحريم وإلا لخرجت المسألة عن القاعدة ذاتها، وإلزام الشعب

والفصائل بالاستفتاء الذي هو مباح شرعاً بناءً على هذه القاعدة باطل لأنه أوجب بنفسه ما اعتبره مباحاً بنفسه وهذا مخالف للشرع الحنيف.

(3) إن الأصل في هذه القاعدة هو التخفيف عن الأمة وعن المخاطبين، فلا يعقل بحال من الأحوال أن يتحول المباح المخفف إلى قيد نعلقه في رقاب كل المعنيين من محاورين أو أناس عاديين.

### ثانياً: من جانب المآل:

إن الدعوة إلى الاستفتاء مآلها على ما هو بين جلي يؤدي إلى الفرقة وشق الصف، والتنازع والاختلاف ذلك لأنه ليس له مرجعية شرعية أو قانونية صحيحة أو غير صحيحة والله تعالى يقول: "ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم" والقاعدة الشرعية الأخرى تقول: "درء المفسد أولى من جلب المصالح" وقاعدة سد ذريعة المفسدة اعتبرها الفقهاء مرجعاً شرعياً مهماً، ولما كان الاستفتاء سيؤدي إلى كل هذه الأضرار حتماً كانت الدعوة إليه بهذا الشكل وبهذا الحال باطلة شرعاً.<sup>78</sup>

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الرئيس محمود عباس قد ذهب أيضاً للبحث عن نص ديني يدعم رأيه في إجراء الاستفتاء المشار إليه، وذلك عندما قرأ نص الآية القرآنية الثانية والثلاثين من صورة النمل: (قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ).

وبتاريخ 2006/8/30، أصدرت رابطة علماء فلسطين . قطاع غزة، بياناً متعلقاً بموضوع إضراب موظفي الوظيفة العمومية، طلب فيه منهم الاستمرار في أداء واجباتهم. وقد بدأ البيان بنص الآية التاسعة والخمسين من سورة النساء: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ).

وجاء في البيان: ظهرت في الأيام الأخيرة الدعوة من بعض النقابات والمؤسسات إلى الإضراب، ونحن نقول إن الإضراب أو المظاهرات هو حق مكفول لكل أبناء شعبنا الفلسطيني بشرط ألا يتحول إلى عنف يخرب مؤسساتنا العامة أو يعرض حياة بعض أبناء شعبنا إلى الخطر. وعلينا دراسة كل عمل قبل القيام به لنعلم هل يعود بالخير على أبناء شعبنا أم لا ؟؛ فلمصلحة من يضرب أو يدعو للإضراب من يزعمون أنهم يمثلون اتحاد المعلمين ؟. من الذي انتخب هذا الاتحاد ؟، ومن الذي خوله بالتحدث باسم المعلمين الذي رفضوا الإضراب لأنهم أدركوا أنه ميسس.

كذلك جاء في البيان، لمصلحة من يضرب العاملون في مجال الصحة ويتركون أطفالنا دون أخذهم جرعات التطعيم التي تحفظهم بإذن الله من الأمراض الخطيرة ؟، وهل هناك أحدٌ من أبناء شعبنا لم يتضرر من الحصار الصهيوني الأمريكي الظالم على أبناء شعبنا ؟، وهل هناك أحدٌ من أبناء شعبنا تقاضى راتبه دون البعض تمييزاً له عن غيره ؟، وهل يرضى العاملون في التعليم والصحة أن يكونوا أقل صبراً وصموداً من بقية أبناء شعبنا ؟.

ولذا فإننا في رابطة علماء فلسطين لنتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع العاملين الحكوميين في التعليم والصحة وغيرهما على القيام بواجبهم تجاه شعبنا الفلسطيني المرابط الصابر المصاب،

ونهبهم بهم أن يكونوا الحصن الحصين لجميع أبناء شعبنا صغاراً وكباراً، أصحاباً ومعتلين، صناعاً وتجاراً وزراعاً، لأن شعبنا الفلسطيني قد حوَّصر قبل تشكيل الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس" والحصار كان لمصادرة إرادة شعبنا في الانتخابات الأخيرة. كما نشكرهم على الاستمرار في القيام بواجبهم في السنين الخوالي ونحن تحت الاحتلال وهم الذين صبروا وأعطوا ولم يتوانوا في يوم من الأيام لأن المرحلة التي يمر بها شعبنا دقيقة وخطيرة. وحتى لا نشمت بنا الأعداء والذين يريدون فسخ وحدة شعبنا والنيل من صبره وصموده، ونحن نذكر إخواننا العاملين في جميع الوزارات والإدارات ليكونوا عند حسن الظن بهم في إفشال مخططات الأعداء في تجهيل شعبنا ونشر الأمراض بينهم وهم الذين يقومون بقتله وإثخان الجراح فيه ليلاً ونهاراً. فيا إخواننا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله واعلموا أنكم على ثغر عظيم من ثغور الإسلام، فلا يؤتينا الإسلام من قبلكم.

وأخيراً نقول لكم: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾.<sup>79</sup>

من الواضح هنا أن هذا البيان لا يخلو من مضامينه السياسية، رغم محاولته الظهور في مظهر محايد، من جانب إشارته إلى حق الموظفين المضربين بممارسة الإضراب.



## حكومة حماس ... والأسلمة

ما إن شكلت حركة حماس الحكومة الفلسطينية بعد فوزها الكبير في الانتخابات التشريعية حتى أبدى كثير من المنتقذين في فلسطين وفي الخارج تخوفاً من البرنامج الاجتماعي الذي يمكن أن تطرحه الحركة، والذي يعني إمكانية السير بالنظام السياسي وبالمجتمع نحو تبني المزيد من مظاهر التدين. كان مبرر ذلك التخوف أن حماس هي حركة مرجعيتها المعلنة تتمثل في الفكر الإسلامي، إضافة إلى أن الذين مثلوا الحركة سواء في الحكومة أو في المجلس التشريعي هم في أغليبتهم من المتدينين المحترفين.

فمن بين الستة وسبعين عضواً لحماس في المجلس التشريعي كان 55% منهم من خريجي كليات الدراسات الشرعية الإسلامية خاصة في جامعات غزة الإسلامية وجامعة النجاح وجامعة القدس (أبو ديس) أو الجامعات السعودية. إضافة إلى هؤلاء كان 11% من أعضاء كتلة حماس في التشريعي من الذين عملوا كدعاة وواعظين رغم أن خلفيتهم الأكاديمية ليست على علاقة بالدراسات الشرعية، بمعنى أن ثلثي أعضاء التشريعي من كتلة حماس هم ذوي خلفية ثقافية ومهنية دينية محافظة، بحيث من المنطقي أن يعتقد أن هؤلاء سيسعون سواء ضمن إستراتيجية مرسومة أو بصورة تلقائية إلى الذهاب نحو المزيد من الأسلمة.

غني عن القول أن أعضاء الحكومة الذين معظمهم من أعضاء كتلة حماس في التشريعي لا يختلفوا عن بقية الأعضاء بشيء فيما يتعلق بخلفيتهم الثقافية، ورئيس الوزراء نفسه ونائبه والوزراء في ما يسمى بالوزارات السيادية كانوا خطباء في المساجد في فترة من الفترات ومعظمهم كان خريجاً لكليات الشريعة في الجامعات المحلية.

لكن رغم ذلك الفضاء المحافظ الذي وجدت الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس نفسها فيه، إضافة إلى التوجه الديني الأيديولوجي والثقافي لأعضاء الحكومة والتشريعي من حماس، ورغم تخوف الكثيرين من إمكانية التوجه نحو الأسلمة، اعتقد د. نشأت الاقطش أن حماس "لن تذهب نحو ذلك، خاصة في السنوات الأولى من حكمها حيث ستعمل كحكومة علمانية، وبعدها سوف تتجه نحو فرض الفكر الديني والدولة الإسلامية خاصة في قطاع غزة، أما في الضفة الغربية فقد يتأجل ذلك بعض الوقت".<sup>80</sup> كما اعتقد إبراهيم راشد أن حماس لن تذهب إلى الأسلمة لأن "برنامج الحركة أصلاً للممانعة والبرنامج الاجتماعي لم يكن في سلم أولوياتها".<sup>81</sup>

إذاً كانت التقديرات حول ذهاب حكومة حماس نحو الأسلمة والتدين متفاوتة بين أولئك الذين يستبعدون ذلك أو بين الذين يتوقعون أو يتمنون أن تتم العملية، فإن مفهوم الأسلمة نفسه وكونه غامضاً أو ليس مفهوماً بطريقة واحدة بين مؤيديه والواقفين ضده، يجعل مسألة الحديث عن هذه العملية أكثر تعقيداً.

والذي يتتبع مفهوم الأسلمة، وبخاصة لدى حركة الإخوان المسلمين، وكذلك حماس، يجد أن الغالب على هذا المفهوم هو الجانب الشكلاني والأخلاقي يضاف إلى ذلك ما يتعلق بالتربية، وكذلك جانب الخطاب الذي يتسم باستخدامه للمصطلحات والأبعاد الدينية في حالة كونه إسلامياً. وإذا أردنا التلخيص فإن الأسلمة تعني المحافظة والإبقاء على ما هو موجود من عادات وتقاليد وقيم. وبالتالي فإن كلمة التغيير في اسم قائمة حماس في التشريعي تعني عملياً العودة عن التغيير الذي جرى على حياة الفلسطينيين في سنوات حكم فتح.

لذلك نرى التعميم الواضح عندما يتحدث الإسلاميون عن الأسلمة مثل القول أن "الإصلاح" يعني الأسلمة، وأن "إقامة العدل الاجتماعي يعني المساحة الأكبر من الأسلمة"، أو أن استمرار حركة حماس (وليس الحكومة) في عملية الدعوى هي الأسلمة<sup>82</sup> أو أن "الإسلام هو نص وروح وبالتالي فإن أي شيء جيد هو أسلمة".<sup>83</sup>

إن عملية الأسلمة لم ولن تمس وبعقادي ليس بإمكانها أن تمس أشياء جديدة مثل العمليات الاقتصادية الجارية في فلسطين. وهي أيضاً لن تمس بتحالفات سياسية باتت ضيقة للحكومة الجديدة فسعت حماس من اللحظة الأولى لوصولها للسلطة إلى تحسين علاقاتها مع الجميع، من تركيا (المسلمة) إلى روسيا (غير المسلمة) بنفس المقدار، هذا على المستوى الخارجي، أما على المستوى الداخلي، فإن التوجه نحو الأسلمة أو عدمه يعتمد على الخيوط التي ستبقيها حماس مع أكبر عدد ممكن من المؤيدين. بمعنى أنها ستلجأ إلى وضع حسابات الربح والخسارة على رأس أولوياتها.

لذلك يبقى سعي حماس إلى الأسلمة محصوراً إلى حد بعيد في القضايا الشكلانية. تتمثل أساساً في الاستمرار بالالتزام بالخطاب الإسلامي التزاماً كاملاً، ورفع الأعلام الخضراء ورفع الشعارات الدينية، يضاف إليها وان بشكل ثانوي شعارات ورموز وطنية. كما أنه يفترض أن ذهاب حماس إلى الأسلمة يعني أنها ستعمل على التأثير في السلوك الاجتماعي ليصبح سلوكاً ذا طابع ديني.

لم يمض كثير من الوقت منذ أن وصلت حماس إلى السلطة، بالإضافة إلى أن ظروف الحصار والمشاكل الداخلية لم تسمح للحركة أن تذهب بعيداً باتجاه الأسلمة، ولم تسمح للمراقبين بأن يصلوا إلى استنتاجات حقيقية حول رغبة حماس بالذهاب في هذا الاتجاه.

لقد أكد كثير من مسئولو الحكومة عدم وجود نية للأسلمة، فقالت وزيرة شؤون المرأة فيما يتعلق بالموقف من مسألة مثل تحجيب النساء "لن نسعى لإجبار النساء على ارتداء الحجاب سواء الموظفات في الوزارة أو نساء المجتمع عموماً".<sup>84</sup> وقال نائب رئيس الحكومة ووزير التربية والتعليم العالي "أنه لن يقوم بإحداث أي تغيير على الموجود في التربية والتعليم".<sup>85</sup>

لكن إذا ما كان عدم وجود نية للأسلمة يعني عدم وجود نية للتغيير التقدمي، بمعنى الإبقاء على الوضع المحافظ فهذا ما أكده بعض الإسلاميين خاصة في المجال التربوي، حيث تعتبر التربية والتعليم من أهم المجالات التي اهتم بها الإخوان المسلمون تاريخياً. فالإصلاح في مجال التربية



والتعليم "يتم على أساس الانسجام مع تقاليد وعادات المجتمع الفلسطيني ويتوافق مع تعاليم الدين الإسلامي ويواكب تطورات العصر في الوقت نفسه" برأي أحد الأكاديميين الإسلاميين الذي رشحته حركة حماس للتشريعي.<sup>86</sup> وأضاف فيما يتعلق بالمناهج أنها "بحاجة لإعادة نظر وذلك لتناسب مع ثقافة وحضارة شعبنا الفلسطيني بامتداده العربي والإسلامي".<sup>87</sup> كما أفاد عماد نوفل ... أن "المناهج بحاجة إلى أن تتفق مع ديننا الحنيف وقيمنا ... ومع عاداتنا وتقاليدنا كفلسطينيين".<sup>88</sup>

إن العملية التعليمية هي من أكثر المجالات المرشحة لتدخل الإسلاميين فيها، ليس فقط لأسباب تاريخية بل وكذلك لأسباب أيديولوجية حيث يؤمن الإخوان المسلمون بالدعوة التي تبدأ من الفرد وتذهب باتجاه المجتمع والسلطة. لكن ما الذي عملته الحكومة الفلسطينية حتى الآن في مجال الأسلمة؟

لدى مراجعة قرارات مجلس الوزراء منذ شكلت حماس الحكومة الفلسطينية تبين أنها لم تتطرق ولا مرة واحدة لمواضيع أو قرارات لها طابع ديني. كذلك كان الأمر بالنسبة للمجلس التشريعي الذي تبين أن مشاريع القرارات التي قدمت له مست الجانب الديني في ثلاث منها فقط، وبخاصة فيما يتعلق بالقضاء الشرعي.

يبدو هذا طبيعياً لدى حكومة ومجلس تشريعي واجها المصاعب منذ اللحظات الأولى لمجيئهما، وكان مهمهما مواجهة الحصار الذي فرض على الشعب الفلسطيني وحكومته الجديدة، ومن ثم الإضراب الذي قام به موظفو القطاع العام نتيجة الأزمة المالية التي حصلت على أثر ذلك الحصار.

لكن ذلك الذي جرى حتى الآن لا يؤكد ولا يضمن عدم ذهاب حكومة حماس باتجاه الأسلمة إلى النهاية، خاصة وأن التجربة في الإقليم وفي فلسطين تفيد أن عدم نجاح السلطة الإسلامية في تحقيق مكاسب أرضية دنيوية تجعلها تذهب إلى اللواقح المتمثل في المزيد من المظاهر والرموز الدينية.

كما أن الوضع لا يخلو من بعض المؤشرات والرموز الدينية في الخطاب وفي السلوك وفي بعض المطالب الرسمية وشبه الرسمية في بعض الوزارات ومن بعض الوزراء. من أهم هذه الرموز، وأن بدت شكلية، تتمثل في إلقاء رئيس الوزراء خطبة الجمعة في المسجد حيث يعلن الموقف السياسي من على المنبر.

إن الخطاب في المسجد يكتسب شرعية استثنائية، فهو يفترض أنه يمثل الموقف الديني ومخالفته تعتبر (شئنا أم أبينا) شيئاً من الكفر أو الانحراف أو ضعف الإيمان. تاريخياً كان الخلفاء يخطبون الجمعة حتى معاوية وما بعده، ثم أصبح الخطباء هم أمراء الجيوش والغزوات. هذا لا يحدث فقط في فلسطين حيث نلاحظ أن التصريحات الأساسية لكبار المسؤولين في إيران تحصل في خطبة الجمعة منذ الإمام الخميني وحتى الآن.

إن خطيب الجمعة من ناحية سيكولوجية أقرب إلى الناس ويتميز بالكثير من التواضع والحميمية،

لذلك يعتبر طريقة مناسبة جداً لإيصال الرأي ولتجنيد المؤيدين الذين هم جالسون أساساً للاستقبال، ومهيأون سلفاً للاقتناع وبالاستعداد لتنفيذ ما هو مطلوب منهم. كما سبق وقلنا فإن كثيرين من أعضاء المجلس التشريعي المنتمين للحركة الإسلامية هم أساساً خطباء مساجد وموظفو أوقاف.

في مجال التربية والتعليم أصدر الوزير المعني تعليمات أضاف بموجبها حصة للتربية الإسلامية للعديد من الصفوف المدرسية وذلك على حساب ما يسمى بساعة النشاط الحر التي يفترض أن يستخدمها المدرسون حسب الحاجة. كما تم دمج التربية المدنية مع التربية الوطنية. كان ذلك مع أن الخطة التربوية القديمة مقرة من قبل المجلس التشريعي السابق ومصادق عليها من قبل رئيس السلطة، مما اعتبر أن ذلك مخالف للقانون. هذه التغييرات جاءت بعد أن كان الوزير قد أكد في خطبة له أن لا تغييرات ستجرى فيما يتعلق بالتربية والتعليم.

إن التربية والتعليم مرشحة أكثر للمزيد من التغيير فيما إذا جرت الأمور لصالح ذلك، خاصة وأن بعض الأصوات تدعو إلى إعادة النظر في هذا المجال. لقد دعا حسن البوريني ... إلى "إعادة النظر أو تقييم خاصة في مادتي التربية الوطنية والتربية المدنية". كما قال أن هناك "مشاكل في مجال التعليم بما فيها مخالقات شرعية"<sup>89</sup>.

وفي مجال لبس الحجاب، ورغم الأصوات التي شجعت على ذلك، في مقابل أصوات أكدت عدم الذهاب إلى هذا الطلب حيث أكدت وزيرة شؤون المرأة أنها تترك انتماءها السياسي جانباً في اللحظة التي تدخل فيها إلى الوزارة، إلا أنه أفيد أنه قد تم طلب "الالتزام بالحشمة" من الموظفات.<sup>90</sup>

يضاف إلى ذلك اللجوء إلى الفتاوى لتبرير المواقف السياسية كما ذكر، وبعض التصريحات من قبيل ما كان قد صرح به وزير الثقافة الفلسطيني عن ضرورة منع الرقص أو اتخاذ بعض الخطوات الرقابية على الأفلام السينمائية، وهي تصريحات وإن لم تأخذ منحى عملياً إلا أنها تنم عن توجه ربما يسير باتجاه خطوات قد تحد من الحريات النسبية الموجودة.

## خاتمة

حماس هي حركة سياسية لا تختلف من حيث التنظيم والأهداف والأدوات عن أية حركة سياسية فلسطينية وربما عربية أخرى. وكونها تعتبر نفسها ذات مرجعية دينية لا يغير من سلوكها السياسي وأهدافها وعلاقاتها أي شيء، وما المرجعية الدينية إلا وسيلة للتعبئة وأداة للتبرير أو التفسير ... وإذا احتاج الأمر للصراع.

وهي كذلك. أي حماس. حركة ارتضت لنفسها المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني ضمن آلياته التي تتخذ، خاصة في الآونة الأخيرة من الأدوات الديمقراطية، كالانتخابات والبرلمان وتتوجت بتشكيل الحكومة. هذا الوضع لم يكن جديداً على حماس من ناحية التجربة العملية لها لدى مشاركتها سابقاً في الانتخابات النقابية والطلابية في فلسطين ككتلة إسلامية، ولا من زاوية البعد الإيديولوجي التنظيمي للحركة كامتداد للإخوان المسلمين.

ومما دفع باتجاه أن تأخذ حماس منحى متزايداً باتجاه الاندماج في النظام الديمقراطي الدنيوي خصوصية الوضع الوطني الفلسطيني الذي يتطلب تحالفات من أشكال مختلفة ومع قوى ذات اتجاهات مختلفة أيضاً، واعتماد هذا الوضع على رؤى قومية إضافة إلى الإسلامية لمحاولة حمل أعباء القضية.

لكن كون حماس حركة تعتبر الدين مرجعية لها يفترض أن تثبت اختلافها عن الحركات الدنيوية في بعض الحالات، خاصة إذا ما وصلت الحركة إلى السلطة كما حصل مؤخراً. لكن هذا الاختلاف لا يجب أن يذهب بعيداً في مجال الأسلمة. فنظرياً يفترض أن وظيفة الدولة الإسلامية تطبيق الشرع (أو حمايته)، لكن حماس أعفت نفسها من ذلك عندما اعتبرت أن وجود حكومة إسلامية لا يعني بالضرورة وجود دولة إسلامية.

لذلك أعفت حماس، خاصة كحكومة، نفسها من ضرورة إيجاد نموذج مختلف للدولة في فلسطين، وكان واضحاً ميلها إلى أسلمة المجتمع أكثر من أسلمة الدولة، فذلك أسهل وأقرب إلى فكر الإخوان الذي يؤكد الاهتمام "بإصلاح" الفرد كخطوة باتجاه إصلاح المجتمع (وليس الدولة)، كما أن رموز التدين تظهر على المجتمع بسهولة وبوضوح أكثر مما تظهر على الدولة نفسها.

فيما يتعلق بالدولة الإسلامية، تعتبر وظيفة الدولة أساساً حماية الدين، وعدم تحويله إلى "كائن متحفي" كما يعتقد الإسلاميون أن العلمانيين يهدفون، ومن هنا سر المعاداة الواضحة للإسلاميين تجاه العلمانيين. كما أن علاقة الدين مع الدولة في التاريخ الإسلامي كانت أقرب إلى علاقة التعايش أقرب منها إلى الاندماج.<sup>91</sup> من هنا نجد أن حركة حماس، كحركة إسلامية وصلت إلى الحكم في فلسطين، هي أقرب لأن تكون حركة (وبالتالي حكومة) محافظة يمينية تسعى لمقاومة التغيير الذي

يتنافى كما ذكر رموزها مع عادات وتقاليد وقيم المجتمع الفلسطيني.

إن الشعار الذي اتخذته كتلة حركة حماس لانتخابات المجلس التشريعي، وهو كتلة التغيير والإصلاح، ورغم أن كلمة إصلاح يفترض أن تحمل طابعاً إيديولوجياً، إلا أنها لم تذهب باتجاه إصلاح وتغيير في أسس النظام السياسي والاقتصادي وخاصة الثقافي السائد، بل ذهبت باتجاه تكريس الثقافة المحافظة والتصدي لأي تغيير قد يحمل بذور ثقافة جديدة.

فمن خلال الحديث مع رموز حماس، أورد ما يجري فيما يتعلق بالأسلمة، نجد أن هذه العملية تركز على الجانب الشكلاني السلوكي والأخلاقي في حياة الناس أكثر منه الاهتمام بالجوانب السياسية والاقتصادية المفترضة. فيتم التركيز على إبراز الدين في الحياة اليومية للناس وإعادة الاعتبار للعقيدة والإيمان سواء في خطاب المسؤولين أو في خطاب عامة الناس، وضرورة مراعاة عادات وتقاليد ومفاهيم المجتمع (المحافظ) عند النظر في أي إجراء، والحرص على خلق فضاء ديني محافظ يلف كافة مناحي الحياة للفلسطينيين.

ولكون النظام السياسي الفلسطيني وسياسات الحكومات الفلسطينية السابقة على حكومة حماس هي أيضاً محافظة لم يترك حكومة حماس الكثير الذي يجب عمله في مجال "الأسلمة"، وأصبح دور الحكومة الجديدة هو الدفاع عن الموجود أكثر منه محاولة اتخاذ خطوات جديدة في هذا المجال. لذلك نجد أن الحكومة ليست مضطرة للإعلان عن خطوات معينة بهذا الاتجاه إلا إذا برز المفهوم المضاد المتمثل في العلمنة، واتخذ شكل إجراءات معينة، فإن الحكومة تنشط للإبقاء على ما هو موجود.

كما يبرز التوجه نحو الأسلمة، وهو توجه شكلي كما قلنا تبعا لاعتبارات الربح والخسارة جماهيرياً، بمعنى أن حماس كأية حركة إيديولوجية تجد نفسها مضطرة للالتكئة على الأيدولوجيا في حال واجهت حصاراً كالذي تواجهه الآن، فنجد أن رئيس الوزراء يحاول في خطبة الجمعة التي يلقيها أن يوفق بين الوازع الداخلي الذي هو الإيمان والوازع الخارجي الذي تمثله سياسة الدولة وأهدافها.

لكن القدرة المطلوبة لدى حركة حماس للحفاظ على التوازن بين البعد الديني والبعد الوطني لها محددات عديدة، أهمها السياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وردود فعل المجتمع الدولي على تلك السياسة. وفي اللحظة التي تجد فيها حماس نفسها غير قادرة على ضبط ذلك التوازن فإن قدرة حماس على الذهاب باتجاه أحد طرفيه هي قدرة محدودة، وفي حال أصبح الخلل كاملاً وضمن الجو السائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن الذهاب باتجاه خطاب ديني أكثر أصولية (حزب التحرير الإسلامي) أو فعل مقاوم على أساس ديني أكثر جذرية (الجهاد الإسلامي) هما المرشحان للإحلال مكان حماس وليس أي إجراء علماني آخر.

## الهوامش

- 1 الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام 1948 والأحزاب السياسية الفلسطينية، الموقع الإلكتروني للهيئة العامة لاستعلامات النكبة
- 2 جميل هلال، العلمانية في الثقافة السياسية الفلسطينية، 2006، 20-03-arraee.com
- 3 كان من مؤسسي حركة حماس في مدينة الخليل، وأعتقل وأبعد إلى مرج الزهور بسبب موقعه في الحركة، وشغل حقيبة الشباب والرياضة، ثم وزير دولة قبل أن يعين مستشاراً للرئيس عرفات للشؤون الدينية.
- 4 انظر: ميثاق حركة حماس
- 5 <http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/who/who.htm>
- 6 المصدر السابق
- 7 مقابلة شخصية أجريت مع د. عزمي الشعيبي بتاريخ 2006/8/14.
- 8 انظر تصريح أبو حلبية لجريدة الأيام بتاريخ 2006/2/19
- 9 ناثان براون، مسودة دستور دولة فلسطين/ المسودة الثالثة، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، تشرين أول (أكتوبر) 2003، ص14
- 10 (ناثان براون، مصدر سابق، ص 14 و15)
- 11 باحث، وعضو المكتب السياسي لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي (المغرب)
- 12 محمد الحنفي، الدساتير العربية وتكريس الطائفية، الحوار المتمدن، العدد 1334، 2005/10/1
- 13 الآية الثامنة والثمانون من سورة هود
- 14 الآية 153/ سورة الأنعام
- 15 صورة الأنبياء، الآية 92
- 16 الآية 67 من سورة الفرقان
- 17 الآية 105 من سورة التوبة
- 18 الآية الثانية عشرة من سورة إبراهيم
- 19 حديث قدسي نقله أبو ذر الغفاري عن النبي (ص)، وأخرجه مسلم ولم يخرج غيره من أصحاب الكتب الستة.
- 20 الآية الثالثة من سورة الطلاق
- 21 الآية الثانية من سورة المائدة
- 22 د. نشأت الأقطش، عضو سابق في حركة الإخوان المسلمين، مقابلة شخصية أجريت معه بتاريخ 2006/8/13
- 23 الشيخ حامد البيتاوي، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن حركة الإصلاح والتغيير المحسوبة على حماس، مقابلة شخصية أجريت معه بتاريخ 2006/8/17
- 24 إبراهيم راشد، باحث إسلامي، مقابلة شخصية أجريت معه بتاريخ 2006/8/24
- 25 مقابلة مع خالد جرادات، أحد قادة حركة الجهاد الإسلامي في محافظة جنين، مقابلة شخصية أجريت معه بتاريخ 2006/8/24، انظر أيضاً بيانات حزب التحرير على الإنترنت [/http://www.hizb-ut-tahrir.org](http://www.hizb-ut-tahrir.org)
- 26 محمد الفتيق، رئيس مجلس اتحاد الطلبة في جامعة بيرزيت، مقابلة شخصية أجريت معه بتاريخ 2006/8/22
- 27 الشيخ محمد مصلح، عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس
- 28 مقابلة شخصية أجريت معه بتاريخ 2006/8/14
- 29 د. بلال العبوشي، مرشح للمجلس التشريعي عن قائمة التغيير والإصلاح، مقابلة شخصية أجريت معه بتاريخ

- 2006/8/31
- 30 منى منصور، ندوة في جماعين بتاريخ 2006/7/11
- 31 بلال العبوشي، مصدر سابق
- 32 محمد القيق، مصدر سابق
- 33 عزيز الدويك، خطبة جمعة بتاريخ 2006/05/19
- 34 خالد جرادات، مصدر سابق
- 35 د. نشأت الأقطش، مصدر سابق
- 36 د. عزمي الشعبي، مصدر سابق
- 37 محمد عدس، رئيس مجلس إتحاد الطلبة في جامعة النجاح الوطنية، مقابلة شخصية أجريت معه بتاريخ 2006/8/26
- 38 محمد القيق، مصدر سابق
- 39 د. أحمد مرعي، نقيب الأطباء في محافظة جنين، شخصية مقربة من حركة حماس، مقابلة شخصية أجريت معه بتاريخ 2006/8/23
- 40 إبراهيم دلالة، بحث غير منشور، جامعة بيرزيت
- 41 موقع حزب التحرير على الإنترنت، <http://www.hizb-ut-tahrir.org>
- 42 الشيخ بسام جرار، نقلاً عن إبراهيم دلالة، بحث غير منشور، جامعة بيرزيت
- 43 الشيخ محمود مصلح، مصدر سابق
- 44 المصدر السابق
- 45 الشيخ حامد البيتاوي، مصدر سابق
- 46 تميزت التركيبة النسوية في المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد عن سابقتها بارتفاع عدد العضوات إلى سبع عشرة بعد أن كن خمس عضوات فقط في المجلس السابق. ويجمع الفائزات قاسمٌ مشترك، وهو أنهن لم يخضن معاركهن الانتخابية مع الرجال عبر الدوائر، بل وصلن بفضل نظام "الكوتا" وتحت "ظل القوائم الحزبية". ومن بين العضوات ست من حركة حماس وهن: جميلة عبد الله طه من جباليا، هدى نعيم محمد القريناوي من البريج، د. مريم محمود حسن صالح من رام الله، منى سليم صالح منصور من نابلس، مريم محمد يوسف فرحات (أم نضال) من غزة، وسميرة عبد الله عبد الرحيم من الخليل.
- 47 منى منصور، عضو المجلس التشريعي عن حركة التغيير والإصلاح، مقابلة شخصية أجريت معها بتاريخ 2006/8/19
- 48 د. مريم صالح، وزيرة شؤون المرأة، مقابلة شخصية أجريت معها بتاريخ 2006/8/20
- 49 د. أحمد مرعي، مصدر سابق
- 50 رئيس مجلس إتحاد الطلبة في جامعة النجاح الوطنية
- 51 محمد عدس، مصدر سابق
- 52 محمد البرغوثي، وزير العمل، مقابلة شخصية أجريت معها بتاريخ 2006/9/5
- 53 الشيخ سعيد دويكات/ محاضر جامعي، مقابلة شخصية أجريت معه بتاريخ 2006/8/19
- 54 المصدر السابق
- 55 د. بلال العبوشي، مصدر سابق
- 56 عريب سمور، عضو مجلس بلدية جنين عن حركة التغيير والإصلاح، مقابلة شخصية أجريت معها بتاريخ 2006/8/31

- 57 محمد القيق، مصدر سابق
- 58 (صحيفة الأيام، بتاريخ 2006/02/19م).
- 59 أمين عام المجلس التشريعي والعضو عن حركة حماس
- 60 د. محمود الرمحي، عن إبراهيم دلالة، مصدر سابق
- 61 الشيخ محمود مصلح، مصدر سابق
- 62 د. بلال العبوشي، مصدر سابق
- 63 المحامي فاضل بشناق، مقابلة شخصية أجريت معه بتاريخ 2006/8/23
- 64 المصدر السابق
- 65 إبراهيم راشد، مصدر سابق
- 66 المصدر السابق
- 67 الشيخ حامد البيتاوي، مصدر سابق
- 68 انظر موقع رابطة علماء فلسطين على الإنترنت
- 69 موقع إسلام أون لاين، مقابلة مع سامي أبو زهري بتاريخ 2004/9/30
- 70 (موقع إسلام أون لاين، مقابلة مع سامي أبو زهري بتاريخ 2005/3/14)
- 71 صحيفة الرسالة بتاريخ 2004 /9/30
- 72 انظر موقع رابطة علماء فلسطين على الإنترنت
- 73 عن ياسر الزعاطرة، انتخابات وفتاوى.. الإسلاميون واللعبة الديمقراطية، موقع الجزيرة نت على الإنترنت
- 74 انظر موقع رابطة علماء فلسطين على الإنترنت
- 75 المصدر السابق
- 76 المصدر السابق
- 77 إسلام أون لاين.نت
- 78 انظر موقع رابطة علماء فلسطين على الإنترنت
- 79 المصدر السابق
- 80 نشأت الأقطش، مصدر سابق
- 81 إبراهيم راشد، مصدر سابق
- 82 منى منصور، مصدر سابق
- 83 إبراهيم دلالة، مصدر سابق
- 84 د. مريم صالح، مصدر سابق
- 85 د. ناصر الشاعر، مقابلة شخصية
- 86 نقلاً عن إبراهيم دلالة، مصدر سابق
- 87 المصدر السابق
- 88 المصدر السابق
- 89 المصدر السابق
- 90 د. مريم صالح، مصدر سابق
- 91 د. برهان غليون، نقد السياسة، الدين والدولة، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة، الرباط، المغرب